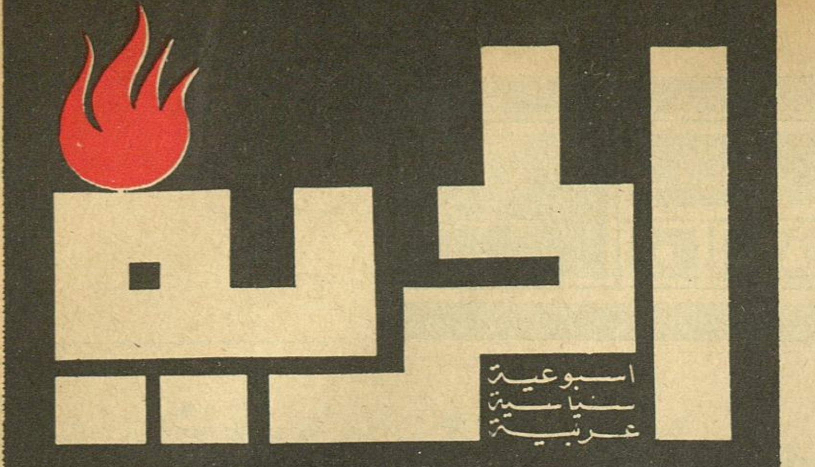


الجذور التاريخية لازمة الحركة التقدمية في المغرب

AL - Hourria - No 500 ● 2 - 2 - 1970 ● Beyrouth ● بيروت ● الاثنين ٢—٢—١٩٧٠ ● العـدد ٥٠٠ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ●

الدهشة العربية الرسمية تجاه رسالة نيكسون الاخيرة

■ الموقف من اميركا بين المراهنة والتردد والمعاداة الكلامية..

■ تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية

■ ١٩٧٠ .. عام تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية





الاضرابات والتظاهرات الطلابية ، هل تقف حقا عائقا أمام تنفيذ اتفـاق القاهرة ، وتخدم بذلك التحرك اليميني الرجعي ، أم أن المسألة ليست بهذه البساطة ، ولجلائها لا بد أن نخرج الاتفاق من الهالة الخرافية التي يحاطبها ، لنعطيه دلالاته الواقعية .

اتفاق القاهـرة : الخرافة والواقع

في الاونة الاخيرة يتعالى الصياح حول اتفاق القاهرة : فالقوى اليمينية والرجعية تتآمر ضد الاتفاق ، واليسار يندفع معها عن طيب نية ، والنضالات المطلبية التي يخوضها الطلاب والمدرسون لا يمكن فهمها الا بربطها بالتحرك السياسي القائم حول الاتفاق .

وعلى هذا يصبح الاتفاق هو الفيصل الحاسم الذي يحدد طبيعة المعركة السياسية الراهنة وحركة القوى المنتظمة فيها والاتجاه الذي ينبغي أن تأخذه هذه المعركة .

بهذا نجد انفسنا ازاء اتفاق احيط بهالة فريدة ، واخذ مكانه دفعة واحدة بين جملة الطوباويات اللبنانية كالميثاق الوطني ، والوحدة الوطنية ، وطو مثلها يصبح عصيا على اللمس والتحليل ، فالتعامل مع مثل هذه الطوباويات ينبغي أن يتم بحذر بالغ ، وبخشوع كبير ، اذ أنها بدون أن تدري توجه حركة الواقع ، وتنظم فوضاه ، وتضعه على طريق المستقبل .

بهذا أيضا يصبح اتفاق القاهرة واحدا من المحركات السحرية للواقع اللبناني ، ويتحول نقطة منطلق لاي تحليل . فهو كالاستقلال يؤخذ ولا يعطى ..والخوض في شأنه بدعة وضلال . فعلى الامور أن تجمد جميعها لتفرغ الى تنفيذ الاتفاق ، وعلى القوى الوطنية أن تتحلق جميعها بدون قيد ولا شرط حول من يضع على عاتقه أمر تنفيذه . وعلى الطلاب والمدرسين أن يركنوا الى الصمت ، خشية أن يصعدوا الامور ، لدرجة يصبح معها الاتفاق في خطر مقيم ، فالاتفاق مكسب وطني ، والسلطة التي تقوم بتنفيذه مكسب وطني ، ومن يضع العوائق أمام هذه السلطة لا يخاطر برأس الاتفاق فحسب ، بل يتيح لليمين الرجعي أن يقلب الامور لصالحه . وعلى اليسار اذن أن يحافظ على استقرار الامور ما دام الاضطراب والفوضى هما ما ينشده اليمين .

تحليل منسجم ، لكنه ليحفظ انسجامه يستبعد كثيرا من العناصر الضرورية ليصبح تحليلا سليما . فقد سبقه من قبل تحليل اخر ، لم يكن يعوزه هو الاخر الانسجام ، وكان هذا التحليل يرى أن تحلق اليسار حول مطلب حماية العمل الفدائي يقلل من شأن المعركة الاجتماعية . واليوم تنقلب الامور على رأسها ، فتصبح المعركة الاجتماعية عائقا أمـام حماية العمل الفدائي . وهكذا يتم الفرار دوما ، ولكن على طريق تحليل طويل .

ان السؤال الذي ينبغي طرحه في هذه العجالة ، هو : لماذا كان اتفاق القاهرة ؟ ونحن لا نطرح هذا السؤال بأي قدر من الخشوع ، اذ أننا لا نعزل الاتفاق عن تحركات القوى التي دخلت احداث تشرين والعلاقات القائمة بينها ، كما أننا لا نعزل الاتفاق عن تحركات الواقع اللبناني في ظل وجود الفدائيين والحركة الجماهيرية الفلسطينية .

فقد دخلت احداث تشرين ثلاث قوى رئيسية : الحركة الشعبية اللبنانية المفتقرة الى الوحدة والتنظيم ، والحركة الفدائية والفلسطينية ، والتحرك السياسي العربي المحابي للفدائيين .

وقد شكلت مجابهة السلطة عنصرا ضاغطا على الدول العربية المتقدمة التي كانت في حالة من اليأس من الحل السلمي ، فوقفت موقفا عدائيا من السلطة اللبنانية التي دفعها هذا الموقف الى حالة من الحصار والعزلة ، بالنظر الى أن الاقتصاد اللبناني لا يمكن أن يتنفس خارج المحيط العربي . وقد سهل هذا الوضع للحركة الشعبية اللبنانية والمقاومة أن يجد مجالا أوسع للتحرك ، زاد من حدة المأزق الذي وجدت فيه السلطة .

لهذا لم يكن اتفاق القاهرة نظرة عطف من العناية الالهية شملت بها الوضع اللبناني ، بقدر ما كان ثمرة وضع سياسي محدد انتظمت فيه قوى سياسية ملموسة ، وكان بهذا تعبيرا عن توازن حاصل بين هذه القوى ، في مرحلة محددة . وهذا التوازن محكوم بالتركيب الذاتي للقوى والوضع السياسي والتاريخي الذي تتحرك فيه .

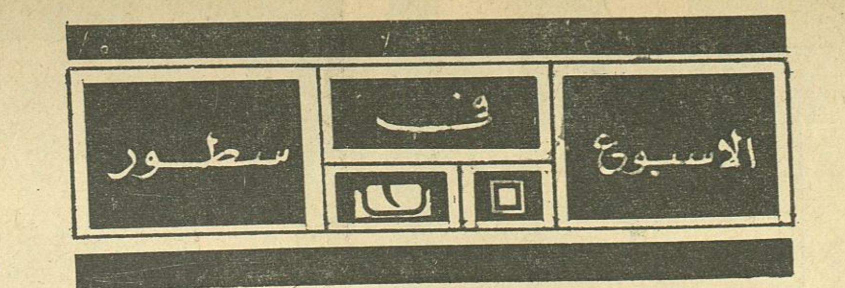
بهذا لا يكون اتفاق القاهرة «نصرا» وطنيا خالصا تجمد عنده الامور ، بقدر ما هو تعبير عن التوازن القائم من جهة بين البورجوازية اللبنانية بنظامها الواصل الى حالة من التفكك السياسي وبالحركة الشعبية التي تدور تحتها ببدائيتها وفوضاها وبقدرتها على الفعل — رغم البدائية والفوضى — في الاوضاع المحلية . ومن جهة اخرى المقاومة بقواها الذاتية ، وذراعها الفلسطيني في الارض اللبنانية وارتباطها بالواقع العربي ككل . واذا كان اتفاق القاهرة بهذا الشكل . فان أمر تنفيذه أو عدمه لا يخضع لما يمكن أن يحبل به الواقع فجأة من مؤامرات وقوى تعمل في الظلام . بقدر ما يرتبط بالتغييرات التي تطرأ على التوازن الراهن ، ولمصلحة من تتم هذه التغييرات . أما التذبذب الذي يحيط بتنفيذ الاتفاق من جهة ، والاندفاع الذي يتم به تنفيذه من جهة اخرى فهما أمران لا يناطان بتآمر اليمين الرجعي أو غيرة القوى الوطنية ، بقدر ما يدلان على أن القوى التي يتم بينها التوازن ليست قوى راكدة ، بل قوى متحركة ، والتوازن ليس توازنا جامدا بقدر ما هو ديناميكي ، ولا بد لحصول تغييرات حاسمة على هذا التوازن ، من أن يتحول الى عائق حقيقي يقف أمام تطوير حركة احدى هذه القوى . أو أن تصل احداها الى القوة اللازمة التي تجعل خرق هذا التوازن في مصلحتها .

بهذا يرتبط اتفاق القاهرة بتوازن سياسي محدد ، كما أن تنفيذه أو عدمه يناطان بحركة القوى المنتظمة ضمن هذا التوازن . ولا يمكن لاتفاق القاهرة أن يصير الى سلة المهملات ، ان لم يطرأ تغيير حاسم على الوضع العربي أو الفلسطيني أو اللبناني ، وهنا لا بد لهؤلاء الذين يتصايحون حول اتفاق القاهرة من أن يوضحوا حقا ما يفهمونه من الاتفاق — فليس الاتفاق آية في الوضوح — هل يفهمون منه أنه يوفر الطمأنينة للبورجوازية اللبنانية الحاكمة ، أم أنه يكرس خطوات انتزعتها الحركة الفلسطينية واللبنانية ويوفر لهذه الخطوات جوا تتعمق فيه وتعطي ثمارها.. لا شك أن الاتفاق يسعى لاهثا ليوفق بين الامرين ، وهذا هو سر غموضه . لكن لا بد لاي شخص يتحمس للاتفاق ان يوضح أولا : أي الامرين له الغلبة في نظره على الاخر ؟ والذين يسوون بين الامرين هم الذين يحيلون الاتفاق الى متحف الطوباويات اللبناني ، بحيث يستحيل لغزا غامضا تلعب به الديماغوجية السياسية من كل الجهات .

ولا بد لنا في نهاية هذه المناقشة السريعة من أن نشير الى أمرين :

١ — ان البورجوازية اللبنانية الحاكمة بممثليها الحقيقيين ، هي التي كانت الطرف المباشر في اتفاق القاهرة ، أما الاقطاع السياسي الذي يثير الان جلبة كبيرة حول الاتفاق ، ضده ومعه ، في عملية تملق واضحة لجماهيره ، فلم يكن الطرف الرئيسي ، كما أنه ليس العنصر الحاسم في عملية نقضه أو تطويره . وعلينا من هذه الجهة أن نميز بين ما هو جوهري وعرضي في حركة النظام .

٢ — ان تسييس الحركة الشعبية وتطويرها ، هو العامل الذي يجعل من أي تغيير في هذا التوازن السياسي ، عنصرا يدفع بالحركة الوطنية الى الامام ●●



النشاط الفدائي

شريط العمليات العسكرية للجبهة الشعبية الديمقراطية

عملية ايلات

بيان عمليات رقم ٢٢٧

● خلايا الجبهة نفذت بنجاح عملية « ايلات » ..

● العملية جاءت ردا على اعتداءات اسرائيل على غور الصافي واربد وجزيرة شدوان .

تفاصيل العملية :

بناء على الاوامر الصادرة من قيادة الجبهة الشعبية الديمقراطية ، قامت احدى خلايانا السرية العاملة في الارض المحتلة بعملية « ايلات » . وقد وضعت الخلية قنبلة ناسفة موقوتة في سيارة شاحنة عسكرية تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي قادمة من معسكر للطيران يعرف برقم « ٦٠ » قريب من مفترق طريق ايلات — بئر سبع — اسدود ، وتحمل الشاحنة اشارات حم—١٩٣٢١ متجهة جنوبا ضمن قافلة عسكرية الى منطقة ايلات العسكرية .

بينما كان بعض عناصر الخلية يقوم برصد حركة الميناء والقافلة ومطار شدروت الملحق بالميناء من مقهى «كاسيت» الواقع على الشاطىء والمشرف على المنطقة العسكرية .

وفي تمام الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر السبت ٢٤—١—٧٠ انفجرت السيارة في داخل الميناء وكان دوي الانفجار هائلا ليؤكد أن السيارة كانت محملة بالذخائر والمواد المتفجرة وقد تتالت الانفجارات في الميناء وشوهدت النيران مشتعلة في منطقة الحادث . وقد شاهدت عناصرنا اصابات واسعة في صفوف جنود العدو والمعدات العسكرية قدرتها بخمسين اصابة بعضها خطير جدا .. وشاهدت السيارات العسكرية تقلع لنقل المصابين الى مستشفيات ايلات بينما اتجهت بعض الطائرات من مطار شدروت متجهة الى مستشفيات الشمال ، كما دب الرعب بين سكان ايلات الذين قطعوا اجازات عطلة السبت وهرعوا الى مستشفيات ايلات .

وفي تمام الساعة الرابعة مساء اعترف العدو باذاعته العبرية وعلى لسان المذيع موشى هوبال من محطة « ألف » بالحادث ، كما اعترف بمقتل ١٩ جنديا وضابطا وجرح ما يزيد عن أربعين اخرين جراح بعضهم خطيرة جدا . كما اعترف راديو العدو باذاعته العربية بالحادث ايضا ، ثم عاد المذيع واعترف بوفاة احد الجرحى في مستشفى « رام بام » بحيفا ، وهو النقيب شلومو بيرغر وعمره ٢٩ سنة ، من سكان تل أبيب .

ان هذه العملية ، وان جاءت ردا على الاعتداءات الصهيونية على منطقة اربد وغور الصافي وجزيرة شدوان فهي تأتي تأكيدا لخط الجبهة الديمقراطية في مقاتلة العدو داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة مستهدفة ضرب منشآته المالية والحاق الاصابات بقواه الحية ، كما تأتي تأكيدا لدور جماهيرنا المنظمة داخل الارض المحتلة في متابعة الكفاح الشامل المسلح ، لتصفية نتائج حرب حزيران ٦٧ ونتائج حرب ٤٨ وبأن الجماهير لن تلقي سلاحها حتى الحاق الهزيمة الشاملة بالعدو أو الموت .

عمليات رقم ٢٢٨

١ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة يوم ٢٣—١ وفي تمام الساعة الثامنة والربع ليلا بهجوم مفاجىء على احد كمائن العدو المتقدمة في منطقة الجنيدية بالغور الاوسط مستخدمين في الهجوم القذائف الصاروخية والرشاشات والقنابل اليدوية وقد تم اصابة الكمين اصابات مباشرة وتدمير « بركس » حراسة للجنود ملحق بالكمين ، وقد رد العدو على ذلك بقصف شديد من الهاونزر والهاون والرشاشات الثقيلة الا أن المجموعة انسحبت سالمة .

٢ — في تمام الساعة الثامنة اطلق أحد القناصة التابعين لقوات الجبهة النار على احد جنود العدو في منطقة الخطيب في الغور الاوسط ، فأرداه قتيلا .

٣ — في تمام الساعة العاشرة وخمس وخمسين دقيقة من مساء ٢٤—١—٧٠ قامت احدى مجموعات الهاون الثقيلة التابعة للجبهة بقصف مركز وشديد على مستعمرة « ماعوز حاييم » ثم على اثره اطفئت انوار المستعمرة وأطلقت صفارات الانذار فيها وهرعت سيارات نجدة العدو الى المستعمرة ، كما قام العدو بقصف معاكس على مصادر نيران ثوارنا ، الا أن المجموعة عادت الى قاعدها سالمة .

عمليات رقم ٢٢٩

في صباح يوم ٢٦—١—٧٠ وفي تمام الساعة السابعة والربع تقدمت مجموعة من قناصينا الى منطقة الجنيدية وأطلقت النار على دورية هندسة كانت هناك وقد رد العدو على النار بالمثل مما اضطر المجموعة الى الاكمان في المنطقة انتظارا لفرصة مواتية .

وبعد مضي ربع ساعة على هذا الوضع تقدمت احدى ناقلات الجنود الى المنطقة حاملة عددا من افراد العدو واطلق عليهم قناصتنا النار ، فأصيب احدهم اصابة قاتلة وعادت المجموعة الى قواعدها سالمة .

عمليات رقم ٢٣١

في تمام الساعة السابعة والنصف من صباح ٢٦—١—٧٠ قامت وحدات القناصة التابعة للجبهة باقتناص أربعة جنود للعدو اثنان منهم في نقطة مراقبة الخطيب والاخران في منطقة الجنيدية ، وعلى الاثر قامت قوات العدو بقصف المنطقة بالهاون والرشاشات الثقيلة غير أن مجموعاتنا تمكنت من الانسحاب والعودة الى قواعدها سالمة.

٢ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة داخل الارض المحتلة بزرع شبكة الغام في حفرة عين الامام شرق القنيطرة في الجولان ، وفي صباح يوم ٢٧—١ قدمت الى الطريق الية للعدو « ب. ب. ار » وقد انفجرت الالغام بالالية ودمرتها كليا ، وقد اعترف العدو بالحادث .

عمليات رقم ٢٣٢

قام احد ثوارنا في مدينة نابلس بالقاء قنبلة يدوية على سيارة اسرائيلية كانت تقف أمام مدرسة الصناعة الجديدة « مركز الفرسان سابقا » وذلك في تمام الساعة التاسعة و ٤٥ دقيقة من صباح يوم الخميس ٢٩—١ وكانت السيارة تقل مدير التفتيش في مدرسة الصناعة ومدير المدرسة ، وادى الانفجار الى اعطاب السيارة وقتل سائقها وجرح مدير التفتيش ومن معه جراحا بالغة .

عمليات رقم ٢٣٣

قامت احدى وحدات الصواريخ التابعة للجبهة الشعبية الديمقراطية بقصف مستعمرة دان الاسرائيلية في الجليل الاعلى وذلك في تمام الساعة السادسة من مساء ٢٥—١—١٩٧٠ مما أدى الى اشعال النيران في بعض المنشآت العسكرية وفي نفس الوقت هاجمت مجموعة ثانية احدى دوريات العدو واشتبكت معها بقتال .

استخدم العدو اسلحته المختلفة والهاونات وعادت مجموعاتنا الى قواعدها سالمة ونتج عن ذلك :

١ — اشعال بعض الحرائق في منشآت العدو .

٢ — قتل وجرح افراد الدورية وتقدر بستة افراد .

٣ — انفجار في احدى مستودعاته .

هذا وقد اعترف العدو بذلك .

قائمة التبرعات الاسبوعية للجبهة الشعبية الديمقراطية

وردت للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بواسطة « الحرية » خلال الاسبوعين الماضيين التبرعات التالية :

١٢ جنيه استرليني من لجنة نصرة الثورة الفلسطينية في بريطانيا .

٩٠ جنيه استرليني من لجنة الثورة الفلسطينية في مانشستر في بريطانيا .

١٣٦ ليرة لبنانية و ٨٥ فلس اردني من بلدة البابلية بواسطة السيد علي ابراهيم — لبنان .

١٧ دينار من انصار الجبهة الديمقراطية بواسطة السيد سعد الله ضناوي — طرابلس .

٣٠٠ مارك الماني من انصار الجبهة الديمقراطية في متزنجن — المانيا الغربية

١٣٠٠ ليرة لبنانية من انصار الجبهة الديمقراطية في ميناء طرابلس — لبنان

٦٧ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في بافلون — الولايات المتحدة

١٤٠ دولار من انصار الجبهة الديمقراطية في برشلونة — اسبانيا

٦٠ جنيه استرليني من انصار الجبهة الديمقراطية في بريطانيا .

١٨٠٠ مارك الماني من انصار الجبهة الديمقراطية في المانيا الغربية .

١٥٠ ل.ل من أهالي بلدة الهري في الشمال — لبنان .

٦٠٠ فرنك فرنسي من التجمع التقدمي العربي للعمل الفلسطيني في بواتييه — تور — فرنسا

عمليات الخط الاحمر لجيش التحرير الشعبي

ثورة ظفار

اذاعت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بيانا واسعا بعملياتها العسكرية في شهري ١١—١٢ — ٦٩ :

فقد قامت قوات جيش التحرير الشعبي خلال الفترة ما بين ١٢—١١ و ٢٠—١٢ — ١٩٦٩ بسلسلة من العمليات القتالية ضد العدو واتخذت طابع الهجوم المركز ، وذلك بالمنطقة الوسطى من ظفار . وقد تكبد العدو في هذه المعارك خسائر فادحة في الجنود والمعدات تتلخص بالاتي :

١ — قتل وجرح — ٢١٠ — من جنود العدو وضباطه .

٢ — قصف القاعدة الجوية البريطانية في صلالة وتدمير بعض منشآتها الحيوية .

٣ — تدمير مستودعي ذخيرة .

٤ — تدمير خمسة اجهزة لاسلكي.

٥ — تدمير مخزن تموين .

٦ — تدمير مخزن وقود .

٧ — تدمير مركزي قيادة للعدو .

وبعد أن سرد البيان عمليات شهر ١١ أورد عمليات شهر ١٠ .

● بتاريخ ٦—١٢—٦٩ وفي الساعة السابعة والنصف مساء تسللت مجموعة من قواتنا الى مركز للعدو في حمرين من الجبهة الجنوبية بالخط الاحمر .. ومن مسافة عدة امتار قصفت مدفعيتنا المركز قصفا مركزا بالمدفعية من عيار « ٢ » عقدة ، كما اشتركت الاسلحة الخفيفة في حصد مجموعات من الجنود المتواجدين هناك واستمر اطلاق النار لمدة ٢٠ دقيقة خسر العدو خلالها :

١ — جهاز لاسلكي كبير .

٢ — تدمير مخزن للذخيرة واخر للتموين .

٣ — ٢١ جنديا بين قتيل وجريح .

هذا وقد رد العدو على النار بالمثل بشكل كثيف وطائش وأخذت مدفعيته البعيدة المدى والمتوسطة تقصف المنطقة دون تمييز ، وعادت قواتنا سالمة .

● بتاريخ ١٠—١٢—١٩٦٩ الساعة العاشرة صباحا تحركت مجموعة مقاتلة من قواتنا الى مركز العدو في عقبة حمرين « الخط الاحمر » ومن مسافة حوالي ١٥٠ مترا اطلقت قواتنا نيرانها على المركز ومن فيه ، واستعملت جميع الاسلحة الخفيفة ، وقد استمرت المعركة ١٥ دقيقة خسر العدو فيها ١٤ جنديا بين قتيل وجريح ، كما دمر جهاز لاسلكي ومخزنا للوقود ، هذا وقد رد العدو بقصف متواصل في اتجاهات عدة من مختلف مدافعه . وأما قواتنا فقد عادت الى قواعدها سالمة .

● بتاريخ ٢٥—١٢—٦٩ حاولت قوات العدو المتمركزة في معسكر « ام العوارف » تفتيش عقبة « انجاز » ، والتسلل الى منطقة بيت فاية شرق المنطقة الوسطى وعند وصولها لقمة عقبة « انجاز » محاولة التحرش بالمواطنين وارهابهم ومنعهم من التحرك الى منطقة اخرى خوفا من نقل معلومات عنهم الى قواتنا المرابطة بطرف المنطقة الغربية .

الا أن قواتنا الباسلة من جيش التحرير الشعبي مع كتائب الميليشيا الشعبية كانت تتابع تحركاته وقامت باستدراج قوات المستعمر الى مكان جيد لاقتناصها . وفي الساعة التاسعة من صباح نفس اليوم تقدمت مجموعة من قواتنا والتفت على مفرزة اللاسلكي التابعة لقوات العدو واطلقت عليها نيران اسلحتها السريعة من الاتجاهات الاربعة واستمرت المعركة لمدة ١٥ دقيقة خسر فيها العدو ١٠ جنود بين قتيل وجريح ، وجهاز اللاسلكي اعطب تماما ، وبعد أن نفذت قواتنا هذه العملية قامت بالانسحاب من مكان المعركة دون أية خسائر ، هذا وقد استنجد العدو بسلاح الطيران



البريطاني الذي قام بتمشيط المنطقة بصواريخه ومدافعه الرشاشة كما اشتركت مدفعية العدو الارضية في القصف ولكن دون أن تحقق اية اهداف .

● بتاريخ ١٤—١٢—٦٩ الساعة الرابعة والنصف مساء ، قامت مجموعة مقاتلة من قواتنا بهجوم عنيف على مركز العدو في حمرين « الخط الاحمر » ، واستمر الهجوم لمدة ١١ دقيقة تكبد العدو خلالها « ٩ » جنود بين قتيل وجريح ، كما دمرت كمية من براميل البنزين .

● بتاريخ ١٥—١٢—٦٩ الساعة الثالثة والنصف مساء تسللت مجموعة فدائية من قواتنا الباسلة الى مركز العدو في حمرين وعلى مسافة قريبة جدا اطلقت مجموعتنا النار على دورية خرجت من المركز ، واستمر اطلاق النار لمدة ١٠ دقائق خسر فيها العدو « ٥ » قتلى من جنوده ، وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

● بتاريخ ١٦—١٢—٦٩ الساعة الرابعة والنصف مساء قامت مجموعة من قواتنا بهجوم عنيف على مركز العدو في عقبة حمرين « الخط الاحمر » وقد استمر الهجوم ٧ دقائق استعملت فيه قواتنا مختلف اسلحتها الرشاشة تكبد فيها العدو ٤ قتلى من جنوده .

وفي الساعة الواحدة بعد الظهر من نفس اليوم شنت مجموعة اخرى من قواتنا هجوما عنيفا استمر (١٣) دقيقة فقد العدو خلالها (٦) من جنوده بين قتيل وجريح ، وانسحبت قواتنا الى قواعدها سالمة .. وبعد ذلك أخذ العدو يقصف المنطقة بمدفعيته الطويلة والقصيرة ..

● بتاريخ ٢٠—١٢—٦٩ قامت احدى ودرياتنا المقاتلة بالتسلل الى مركز العدو في منطقة — حصل — وفي تمام الساعة الرابعة مساء تمكنت من قصف مركزه بمدفعيتها من عيار (٣) عقدة وقد حققت المدفعية اصابات مباشرة في قلب المركز ، ولم يتمكن العدو من الرد على النار الا بعد ان انسحبت قواتنا من مواقعها وعادت الى مراكزها سالمة .

وقد قام العدو بقصف منطقة الحادث كما وجه مدفعيته الى حيوانات المواطنين مما تسبب في اصابة بعضها.

وفي الساعة الرابعة والنصف من مساء نفس اليوم تسللت مجموعة من قواتنا الى مركز العدو في (حمرين) ورصدت تحركاته ، وفي تلك الاثناء قامت قواته بالتجمع فأمطرتها قواتنا بوابل من نيران اسلحتها الرشاشة المختلفة ، ونتيجة لذلك فقد خسر العدو (١٥) جنديا بين قتيل وجريح ، وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

العظم والداعوق أمام المحاكمة

بعد أن أصدرت النيابة العامة قرارها الظني باحالة الدكتور صادق جلال العظم مؤلف كتاب « نقد الفكر الديني » وناشره الدكتور بشير الداعوق الى المحاكمة ، طالبة السجن لهما ما بين سنة وثلاث سنوات ، تحدد موعد المحاكمة يوم الاربعاء القادم .

هذا وقد تجند عدد كبير من المحامين للدفاع عن الدكتورين .

مشروع الدولة الديمقراطية الفلسطينية يترجم الى العبرية ويوزع في اسرائيل

كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد قدمت للمجلس الوطني الفلسطيني السادس مشروع قرار يؤكد على أن هدف النضال الوطني الفلسطيني هو ازالة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين لتقوم على الارض الفلسطينية دولة ديمقراطية يتمتع فيها الجميع بحقوق متساوية وتنتفي فيها كل اثار القهر القومي والديني والطبقي ..

وقد قامت بعض الجماعات اليسارية المناوئة للصهيونية في اسرائيل بترجمة هذا المشروع الى اللغة العبرية ، واستطاعت برغم صغر حجمها ، أن توزعه بكثافة . وقد احدث المشروع دويا في الاوساط الاسرائيلية ، حتى ليقال أن أحد المسؤولين الاسرائيليين علق على ذلك بقوله « عندما تبدأ الحركات التخريبية بالحديث والتفكير على هذا النحو فان خطرها يتضاعف » .

والواقع أن ذلك أمر مفهوم تماما ، فقد أصيب المجتمع الاسرائيلي بهزة عنيفة اثر حرب عام ١٩٦٧ ، وبدأت قطاعات تتسع باستمرار من الاسرائيليين تستفيق على الحقائق التي غيبتها الدعاية الصهيونية الشوفينية عنها طويلا ، فقد زرعت هذه الدعاية في أذهان سكان اسرائيل أن الشعب الفلسطيني قد انتهى وأن العداء الذي تواجهه اسرائيل هو فقط عداء الدول العربية.

ولكن المقاومة قوضت هذه الخرافة ، واثبتت للاسرائيليين قبل غيرهم أن الشعب الفلسطيني ليس حيا فحسب ، بل هو مصمم على القتال في سبيل حقه في تقرير مصيره . وكانت الدعاية الصهيونية قد زرعت في أذهان الاسرائيليين أن العرب يريدون قذفهم في البحر « لا شك أن الدعاية العربية قدمت للدعاية الصهيونية خدمات جلى في هذا المجال » فاستطاعت بذلك أن تحقق مستوى رفيعا من الوحدة الداخلية في اسرائيل . فجاءت المقاومة الفلسطينية ، لتقوض هذه الخرافة ايضا .

ان الحرب على صعيد تفتيت الجبهة الداخلية للعدو وكسب قطاعات متزايدة من سكان اسرائيل للتعاطف مع قضيتنا أو على الاقل تحييد هذه القطاعات ، جزء لا يتجزأ من حربنا الطويلة الامد ضد الكيان الاسرائيلي والاستعمار الاستيطاني الصهيوني لفلسطين ، ولكننا نعي تمام الوعي أن الحرب على هذا الصعيد لا يمكن أن تنجح الا اذا تغير ميزان القوى الفعلي في الصراع القائم بيننا وبين العدو . ومن هنا تبقى المهمة الاساسية هي تصعيد المقاومة ودفعها خطوات على طريق الحرب الشعبية ، ولكن المقاومة بالاضافة الى ذلك مطالبة بان تقوم بواجبها في التوجه لسكان اسرائيل وافهامهم أن الصهيونية لم تحل المسألة اليهودية بل عقدتها ، وأن الصهيونية لا تشكل ردا على اللاسامية بل تلتقي معها في منتصف الطريق ، وأن خلاص اليهود يكمن بخلاصهم من الصهيونية .

تنفيذا لاتفاق القاهرة :

مفاوضات حول عمل الفلسطينيين في لبنان تطالب بضمان حقوقهم المعاشية والنقابية

تم في الاسبوع الماضي أول لقاء رسمي بين اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان وبين السيد رفيق شاهين وزير العمل والشؤون الاجتماعية . وكان الهدف من هذا الاجتماع بحث موضوع عمل الفلسطينيين في لبنان .

وقد عرض الوفد الفلسطيني مطالبه انطلاقا من روح اتفاق القاهرة الذي أكد حق الفلسطينيين الكامل في هذا الموضوع .

وطالب الوفد الفلسطيني أن يكون المنطلق الاساسي للبحث معاملة الفلسطينيين في القطاع الخاص معاملة مساوية للبنانيين مع ما يترتب على ذلك من الغاء لاجازة العمل ، التي يعامل الفلسطيني على اساسها كأجنبي .

وشرح الوفد الفلسطيني أوضاع العمال والمستخدمين الفلسطينيين ، مبينا الغبن اللاحق بهم ، ومن أبرز مظاهره :

١ — انخفاض الاجر عن مستوى الحد الادنى للاجور الذي حدده القانون اللبناني .

٢ — خضوع العمال الفلسطينيين لجشع السماسرة وأرباب العمل .

٣ — عدم تمتع الفلسطينيين بأي حق من حقوق العمل ، مثل تعويض نهاية الخدمة ، والتعويض العائلي ، والتعويض الصحي ، وخاصة التعويض الناشىء عن التضرر اثناء الخدمة .

٤ — حرمان الفلسطينيين من حق العمل النقابي الذي يضمن لهم الدفاع عن حقوقهم المطلبية .

وأكد الوفد الفلسطيني في هذا اللقاء أن الاقامة الدائمة التي يتمتع بها الفلسطيني في لبنان ، تضع حدا فاصلا بينه وبين أي أجنبي اخر ، وتفرض بالتالي اعادة النظر في اسلوب معاملته .

وقد رد الوزير شاهين على كل ذلك بأن يقوم هو ، ومن ضمن اختصاصاته كوزير للعمل ، بتسهيل كل ما يمكن تسهيله لعمل الفلسطينيين وذلك ضمن مجالين : الاول اعطاء اذن العمل لكل فلسطيني يطلبه ، والثاني أن لا يكون اذن العمل مقتصرا على مهن معينة كما كان الامر في السابق .

أما فيما يختص بالنقطة الجوهرية في الموضوع ، أي رفع صفة الاجنبي عن الفلسطيني في القطاع الخاص ، فقد قال الوزير أن هذا الموضوع ليس من اختصاصه وسوف يقوم بعرضه على مجلس الوزراء للدرس .

هذا وقد طلب السيد الوزير من الوفد الفلسطيني تقديم مذكرة وافية عن مطالبهم لتكون أساس البحث والمناقشة .

وعلمت « الحرية » أن الوفد الفلسطيني يعد حاليا المذكرة المطلوبة . وستكون هناك اكثر من جلسة قادمة لبحث هذا الموضوع الهام والحيوي !

تأويل مغرض من اذاعة العدو لفقرة عن المسألة الكردية في مقال حواتمه باللوموند ..:

صرح ناطق بلسان لجنة الاعلام للجبهة الديمقراطية بما يلي :

أذاع راديو العدو في نشرته الاخبارية يوم الاربعاء ٢٨—١—٧٠ نقلا عن مقال ظهر في جريدة لوموند الفرنسية بتاريخ ٢٧—١—٧٠ بقلم نايف حواتمه عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية .

« ان الجبهة تؤيد تشكيل دولة كردية في الاراضي التي يعيش فيها الاكراد في كل من العراق وتركيا وايران وسوريا وان الجبهة على استعداد لدعم الحركة الكردية سياسيا ، وان اقتضى الامر عسكريا » ..

يستطيع القارىء أن يعيد الحقيقة الى نصابها بالعودة الى نص الترجمة الحرفية للمقال المذكور والمنشور ادناه.. والجدير بالملاحظة أن موضوع المقال ليس الحركة الكردية وانما يدور المقال حول حق الشعب الفلسطيني المقدس في تقرير مصيره على أرضه المغتصبة في اطار حل ديمقراطي واممي للمسالتين الفلسطينية والاسرائيلية بواسطة الكفاح المسلح .. أما الحديث عن المسالة الكردية فقد سبق نشره في تصريح صحفي أعطاه الرفيق حواتمه الى مجلة « الحرية » بتاريخ ٣—١١—٦٩ وفيه اعتراف بحق الشعب الكردي بتقرير مصيره.. وهنا نلاحظ أن الاعتراف بحق شعب ما في تقرير مصيره من وجهة النظر الماركسية اللينينية لا يعني بالضرورة التشجيع على الانفصال علما بأن الحركة الكردية في العراق لا تطالب بالانفصال ، بل تطالب بحقوقها القومية ضمن الجمهورية العراقية .

لقد مضى على صدور هذا التصريح في مجلة « الحرية » ما يقرب من ثلاثة أشهر ، و مع ذلك فان أجهزة الدعاية الصهيونية لم تر فائدة بالتعرض اليه.

أما اليوم وعندما أصبح الامر يتعلق بعرض وجهة نظر يسار المقاومة الفلسطينية حول حل المسالة الفلسطينية على الراي الديمقراطي الثوري العالمي بطريقة تدحض كل مزاعم الدعاية الاسرائيلية والصهيونية في العالم تلك الدعاية التي تقدم حركة المقاومة الفلسطينية على انها تريد ذبح اليهود أو رميهم في البحر .. فان الاذاعة الاسرائيلية بادرت باول رد فعل صهيوني بتأويل مغرض ومدسوس لفقرة عرضية من المقال .. ولا شك ان الدعاية الاسرائيلية والصهيونية في الغرب ستنظم حملة مسعورة لمحاولة محو اثار المقال المذكور على الراي العام العالمي الذي بدأ يكتشف مع الايام خفايا الدعاية الصهيونية وحقائق الاشياء بالمنطق .

— « ومما هو جدير بالذكر ان الحكومة الاردنية صادرت عدد لوموند المذكور » — ! .

الحرية

صاحب الامتياز
محسن ابراهيم

المدير المسؤول
حسن فخر

مدير الادارة
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير

شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان



«الدهشة» العربية الرسمية تجاه رسالة نيكسون الاخيرة

الموقف من اميركا بين المراهنة والتردد والمعاداة الكلامية

في كل مرة يظهر فيها تأييد أميركي مباشر وعلني لاسرائيل تصاب الحكومات العربية ، وخاصة التقدمية منها ، لان الحكومات الرجعية مرتبطة أصلا بالسياسة الاميركية ، بالدهشة والمفاجأة ، ويعم الاستنكار اللفظي اجهزة الاعلام الرسمية ، وتتجاوب معها المؤسسات والهيئاتشبه الرسمية والشخصيات السياسية ، فتصدر التصريحات المستنكرة للموقف الاميركي المؤيد لاسرائيل ، ويتبرع كثيرون ، ومنهم من هو غارق حتى اذنيه بالتبعية للسياسة الاميركية ، — كما هو حال الشخصيات السياسية اللبنانية التي ترى في الموقف الاميركي مناسبة لاغداق التصريحات « الوطنية » — .

تكرر ذلك عدة مرات في الشهور الاخيرة ، من صفقة طائرات الفانتوم ، الى السماح لليهود الاميركيين بالانخراط في الجيش الاسرائيلي ، الى رسالة نيكسون الاخيرة الى المؤتمر الصهيوني في واشنطن .

وهكذا تتحول السياسة الاميركية الى لغز محير ، وغير مفهوم ، وتعزو معظم اجهزة الاعلام الرسمية ذلك الى تأثير العناصر الصهيونية في اميركا ، وينشط « الدعاة العرب » اصدقاء أميركا واصدقاء القضية الفلسطينية في دعوة السياسة الاميركية الخارجية الىتفهم مصالح أميركا الحيوية في المنطقة والحد من عدم التأثر « بالاصوات اليهودية » في الانتخابات ، وينسجم المتحدث الرسمي العربي فيالقاهرة مع هذه الدعوة ، فيصرح في مؤتمره الصحفي الاخير تعليقا على رسالة نيكسون : « ان المسؤولين الاميركيين ما زالوا ، للاسف ، يرجحون كفة الاصوات اليهودية في الانتخابات على كفة السلام والمصالح الاميركية في العالم العربي » !.

السر

ما « سر » هذه الدهشة العربية الرسمية ؟.

● ان هذه الدهشة نابعة من موقف المراهنة على تغير جزئي في السياسة الاميركية بحيث تقترب من حل سلمي بدون مفاوضات مباشرة مع اسرائيل .

● وهي نابعة من الموقف الوسطي والمتردد والمتذبذب من المصالح الاستعمارية في المنطقة العربية .

● وقد عبرت « النظريات الهيكلية » المختلفة عن هذا الموقف الوسطي باستمرار قبل هزيمة ٥ حزيران ، وبعدها : من النظرية المعروفة : « عدم مناطحة أميركا » ... الى النظرية الاخيرة « أميركا في موقع العدو وليست العدو » .. الى نظريات اخرى عن ضرورة فتح باب الحوار مع اميركا ، ولو كان مواربا .. الخ .

● ومن هذا الموقف المتردد والوسطي ، اتبعت سياسة مهادنة الرجعية العربية التي تعتبر الضمانة الاساسية للمصالح الاستعمارية واتبعت سياسة مؤتمرات القمة العربية .

وهكذا شهدت السياسة العربية الرسمية موجات من الهبوط والصعود ، تجاه أميركا بعد هزيمة ٥ حزيران . وعبرت السياسةالعربية الرسمية عن ذلك بمواقف دعائية لفظية ضد السياسة الاميركية ..

فكلما برز التأييد الاميركي العلني لاسرائيل ، وكلما كانت المشاريع الاميركية مطابقة لوجهة نظر اسرائيل في المفاوضات المباشرة ، ظهرت الحملات الدعاوية والاذاعية القصيرة النفس ، والتي تترك باستمرار — على حد تعبير هيكل — الباب مفتوحا للحوار ..

وهكذا تنفصل الدعاية والتحريض السياسي عن المواقف العملية تجاه المصالح الاستعمارية ، وينفصل الموقف من أميركا الى جزءين متعاكسين تماما :

— جزء يعادي السياسة الاميركية دعاويا واعلاميا مركزا على نقطة وحيدة : التأييد الاميركي لاسرائيل .

— وجزء اخر يهادنها عمليا من خلال مهادنة الرجعية العربية والاعتراف الفعلي بالمصالح الاميركية في المنطقة العربية .

وعلى اساس هذا الفصل المتعاكس في الموقف من أميركا تبرز المسألة الوحيدة المختلف عليها : وهي مدى التأييد الاميركي لاسرائيل .

ان ما تريده السياسة العربية الرسمية « متواضع جدا » ، فهي تطلب « عدم انحياز السياسة الاميركية الاسرائيلية ، وهي تطلب موقف الاعتدال والتفهم واتخاذ موقف عادل » الخ ..

وهكذا يسدل الستار عن الارتباط العضوي بين المصالح الامبريالية في المنطقة العربية واسرائيل .. وبالتالي عدم اعتبار المعركة المفتوحة ضد هذه المصالح الامبريالية كوجه اخر للمعركة ضد اسرائيل .

ان المسألة الوحيدة ، اذن ، المختلفعليها مع أميركا : هي مدى تأييدها لاسرائيل ..

ومن هنا كانت المراهنة على تحقيق هذا التأييد ، وعلى تغيير جزئي وبسيط يساعد على « ازالة اثار العدوان » .. ان كل ذلك يشكل جوهر الموقف العربي الرسمي الذيكان يهبط أو يعلو ، بموجات مد وجزر ، منذ هزيمة حزيران مرورا بمؤتمر الخرطوم الىمؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط .

وقد ظل الموقف الاميركي من المفاوضات الرباعية من أجل الحل السياسي وتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي مطابقا للموقف الاسرائيلي الذي يريد الصلح الشامل عن طريق المفاوضات المباشرة .. أي يريد الاستسلام الكامل بدون قيد أو شرط .

وقبل شهرين من مؤتمر القمة العربي الاخيرة وصلت المفاوضات حول الحل السلمي الى «النقطة اقتراب جديدة» ، هي صيغة رودوس .

وعندما طرحت هذه الصيغة وافق عليها وزير الخارجية العربي محمود رياض ، اثناء وجوده في نيويورك .

ولكن اسرائيل شنت حملة دعاوية واسعة وعالمية تقول فيها ان « صيغة رودوس » تعني مفاوضات مباشرة ، وان ما حدث في رودوس بعد عام ١٩٤٨ هو جلوس الوفدين الاسرائيلي والعربي على طاولة واحدة .. وأعلنت القاهرة بعد ذلك رفضها لصيغة رودوس .

نيكسون

حقيقة الخلافات

وقبل مؤتمر القمة الاخير بقليل بدأت المشاريع والمقترحات الاميركية تعكس « خلافات ثانوية » جديدة ، وعملية جدل في السياسة الاميركية الخارجية تجاه الشرق الاوسط ، فالمصالح الاميركيةالبترولية في المنطقة بدأت تضغط من أجل ايجاد تسوية نهائية قريبة كي لا يستفحل « الجو الثوري » الذي نشرته حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة في المنطقة العربية .

وعكست وزارة الخارجية الاميركية ضغط شركات النفط الاحتكارية بمقترحات أميركية جديدة قدمها روجرز وزير الخارجية الاميركي في ٩ كانون الاول الماضي ، أي قبل مؤتمر القمة العربي الخامس بأيام قليلة .

ونصت مقترحات روجرز على عدة أمور جوهرية جديدة :

● عدم النص مباشرة على المفاوضات المباشرة ، والاكتفاء بوثائق يجري ايداعها هيئة الامم المتحدة تحوي اقرارا من الطرفين بسلام دائم .

● تسوية ثنائية بين مصر واسرائيل ، وتسوية ثنائية بين الاردن واسرائيل ، تبدأ بعد الاتفاق على التسوية الاولى .

وهكذا جاءت المقترحات الاميركية الجديدة التي قدمها روجرز كحل وسط بين المفاوضات المباشرة والمفاوضات غير المباشرة .

الا أن اسرائيل رفضت ، واصرت على المفاوضات المباشرة بوضوح .. أما القاهرة فكان رفضها يرتكز على نقطة « التسوية الثنائية » دون التطرق الى الموضوع الاخر..

تطورات

وبعد هذه المقترحات الاميركية التي قدمها روجرز بدأت الاحداث تظهر الامور التالية :

● **على الصعيد العربي :**

انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس في الرباط ، وتركيز اجهزة الاعلام العربية الرسمية على أن هذا المؤتمر سيكون ضد السياسة الاميركية ومواقفها المؤيدة لاسرائيل. وصور المؤتمر ، كما لاحظ كل مراقب قبل انعقاده ، على انه سيشكل نقطة تحول جديدة ، وان أميركا قلقة جدا من انعقاد المؤتمر ، خوفا من تعميم سياسة العداء ضد أميركا .

وانعقد المؤتمر ، وظهر الوضع العربي على حقيقته عاريا من كل الادعاءات والتضليلات .. وكان فشل مؤتمر القمة الخامس على أنيتخذ أي قرار ، لو قرارا لفظيا ضد السياسة الاميركية .

● **على الصعيد الاميركي :**

عدم الاقرار النهائي لسياسة روجرز الذي عبر عنها بخطابه المشهور في ٩ كانون الاول الماضي ، والتي تنص على « سياسة أميركية متوازنة في المنطقة » .

وبدأ جدل صامت احيانا ، وعلني احيانا اخرى ، بين المصالح الاميركية المتنافسة المختلفة التي تشكل الضغوط العديدة للسياسة الاميركبة الخارجية النهائية :

المصالح البترولية وشركات النفط في الشرق الاوسط تضغط من اجل تسوية نهائية وقريبة..

المصالح الاميركية الصهيونية الداخلية والخارجية والمؤسسة العسكرية ، تضغطانمن اجل استمرار انطباق الموقف الاميركي على الموقف الاسرائيلي بالاصرار على شرط المفاوضات المباشرة .

وقد عبرت عن ذلك مجلة « نيوز ويك » الاميركية حين كشفت النقاب عن هذه الخلافات الثانوية حين اشارت الى ان شركة أميركية صهيونية يرأسها يهودي يدعى « مونرو » قد سحبت ودائعها من مصرف تشيز مانهاتن ، الذي يرأسه دايفيد روكفلر ، لانه يؤيد اتباع سياسة متوازنة في الشرق الاوسط ..والجدير بالذكر أن روكفلر قد قام في الصيف الماضي بزيارة للمنطقة حيث للمصرف المذكور فرع في بيروت .

ان العناصر الرأسمالية والصهيونية بدأت تشن حملة ضغط واسعة ومنظمة كي تسحب وزارة الخارجية الاميركية مقترحاتها الاخيرة . ومن هنا جاءت رسالة نيكسون الاخيرة للمؤتمر الصهيوني استجابة كاملة ، مؤكدة تأييدها الكامل لاسرائيل .. باصرارها على الصلح والمفاوضات ، ومعلنة استعدادها التام لمد اسرائيل بالسلاح .

● **على الصعيد الاسرائيلي :**

بدأت اسرائيل بعد انتهاء مؤتمر القمة مباشرة عمليات التصعيد العسكري ، تريد منها أن تثبت قدرتها على الضرب ، وتفوقها العسكري ، هادفة بذلك — من جملة اهداف اخرى — الى التأكيد للمصالح البترولية على أنها قادرة على حسم الوضع لصالحها ، وأن على احتكارات البترول ألا تقلق ، وأن عليها أن تعتمد على قوة اسرائيل القادرة على فرض الحل الذي تريد : أي الاستسلام الكامل .

●★●

تلك هي حقائق تطور الاحداث في الفترة الاخيرة .. وهذه الحقائق هي التي تكشف «سر» الدهشة العربية الرسمية من رسالة نيكسون .

ومرة اخرى ، فان هذه الدهشة تعبر عن موقف المهادنة والتردد والمعاداة الكلامية لاميركا .

لذلك فان المصالح الاميركية — وخاصة النفطية — تجد نفسها فيمأمن من الخطر من مواقف السياسة العربية الرسمية ، وكل ما تتخوفمنه هو احتمال تطور حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وارتباطها بالنضال الثوري ضد المصالح الاستعمارية في كل بلد عربي .

ان السياسة العربية الرسمية تراهن على ضغوط هذه المصالح الاميركية من أجل حل سياسي وسلمي بدون الشرط الاسرائيلي بالمفاوضات المباشرة ، حل سلمي تخرج فيه من الهزيمة بشكل يحفظ « ماء الوجه » بدون استسلام كامل ، يزيل اثار العدوان مقابل تنازلات كثيرة لاسرائيل ..

والمصالح الاميركية تفهم ذلك ليس منخلال الاقوال فقط ، انما من خلال الممارسات الفعلية السرية والعلنية . وليس ادل على ذلك ما يتم من استمرار توسيع نشاط الشركات الاميركية البترولية في الجمهورية العربية المتحدة ، فقد كتبت مجلة « نفط العرب » التي يصدرها الشيخ عبد الله الطريقي — في عدد كانون الاول ١٩٦٩ — ما يلي :

« نريد أن نلفت نظر اخواننا في الجمهورية العربية المتحدة الىاستمرار توسيع نشاط الشركات الاميركية هناك. فالامة العربية تحارب معركة مصيرية ومن غير المعقول أن يشرف على انتاج النفط ، في اهم بلد فيها وهو البلد الذي يتحمل معظم عبء القتال ، شركات أميركية بعد أن اثبتت الولايات المتحدة الاميركية أنها العدو الاول للعرب ، والصديق الاول لاسرائيل . كيف يمكننا أن نوفق بين ما نقوله للرأي العام العربي من أن أميركا تريد القضاء علينا ، وتقويض النظام التقدمي في مصر ، وفصل الجمهورية العربية المتحدة عن الامة العربية ، وقول بعض رجال النفط المصريين أن تعاوننا مع الشركات النفطية مستمر .

... ان الولايات المتحدة الاميركية تريد أن تظل لها شركات في مصر لاسباب سياسية اكثر منها لاسباب اقتصادية . فالشركات الاميركية تؤمر من قبل حكومتها للبقاء في اي مكان اذا كانذلك يخدم مصالح قومية أميركية . ومهما تعرضت الشركة الاميركية للخسائر فانها يمكن أن تعوض عن طريق ضرائب الدخل الاميركية .

وخلاصة القول أن من أخطر الامور فتح الباب واسعا أمام الشركات الاميركية للسيطرة على صناعة النفط في الجمهورية العربية المتحدة ، وهيقادرة على التخريب في الوقت المناسب » ..

●★●

أن انحياز أميركا لاسرائيل هو تعبير عن الارتباط العضوي بينوجود المصالح الامبريالية ، ووجود اسرائيل نفسها ، واذا كان هناك تناقضات ثانوية بين هذه المصالح في وقت ما وبين اسرائيل ، فانها لا تشكل الا مسألة عرضية ومؤقتة ، والمراهنة على هذه التناقضات الثانوية ليس الا من قبيل اتباع طريق التسوية ، وطريق قرار مجلس الامن الدولي ، وطريق تصفية القضية الفلسطينية .

جانب من مؤتمر القمة الخامس

تحليل سياسي للجبهة الشعبية الديمقراطية حول الوضع العربي بعد فشل مؤتمر القمة الخامس

١٩٧٠.. عام تنفيذ مخطط تصفية القضية الفلسطينية

نشرت « الشرارة » الجريدة المركزية للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في عددها الاخير التحليل السياسي التالي عن الوضع العربي بعد فشل مؤتمر القمة العربي الخامس :

● التحليل العلمي لهزيمة حزيران ، ومجموع السياسات التي أخذت بها الانظمة العربية ، كانت تؤكد ان مؤتمر القمة سينتهي الى الفشل ، وفعلا فقد اذاعت الجبهة الشعبية الديمقراطية على الجماهير الفلسطينية والعربية بيانا بتاريخ ٢ كانون أول ٦٩ (وقبل انعقاد المؤتمر بثمانية عشر يوما) بيانا شهيرا حول مؤتمر القمة الخامس وبانه سينتهي الى الفشل .. وهذا ما تم في الرباط . وليس هذا من باب التنبؤات في الغيب فالذي يمتلك التحليل العلمي للوقائع والاحداث قادر على التنبؤ العلمي بالنتائج .

والان ماذا بعد فشل المؤتمر ؟

لقد انتظرت الجماهير الفلسطينية والعربية أن تطرح الانظمة العربية الوطنية ، تفاصيل ما حدث ولماذا هذا الانهيار الكامل بعد أن ملأت بعض اجهزة الاعلام العربية المنطقة احلاما وردية معقودة على المؤتمر الخامس « العتيد » ومن جديد تجد الجماهير نفسها في مقاعد المتفرجين على فصول المسرحية ويسدل الستار فجأة على الفصل الاخير ، وتبقى احلام الجماهير معلقة في الهواء دون أن تضع أصابعها بوضوح على مقدمات ونتائج المسرحية المأساة .

● انعقد مؤتمر القمة للبحث في الاختيارات المطروحة حول القضية الفلسطينية ونتائج حزيران ٦٧ ، ونكبة ١٩٤٨ . وكان واضحا أن المنطقة بعد رحلة عامين ونصف في البحث عن تنفيذ قرار مجلس الامن السيء الذكر ، قد دخلت مأزقا تاريخيا صارما ، فالهجمة الامبريالية الصهيونية تقف بصلابة لحصد نتائج حزيران ، بتصفية شاملة للقضية الفلسطينية وحركة المقاومة من اجل ضمان حدود آمنة لدولة اسرائيل ، وترتيب الاوضاع في المنطقة لصالح الامبريالية والانظمة الرجعية العربية .

ومعظم الانظمة العربية تقف عاجزة عن مجابهة حقيقة الاستعمار والصهيونية ، لان هذه المجابهة تتطلب سلسلة تحولات في تركيب هذه الانظمة لصالح الخط الفيتنامي واعتماد برنامج حرب التحرير الشعبية ، وهذا ما ترفض الانظمة الاخذ به . وبعد أن فشلت كل محاولات التراجع من اجل عقد تسوية ضمن قرار مجلس الامن لم يكن امام الحالة القائمة الا مؤتمر قمة رسمي ، بينما يزداد التململ الجماهيري في المنطقة ، وتزداد تأثيراتالمقاومة الفلسطينية على الحالة الجماهيرية التي أخذت تتلمس ماديا أن الكفاح الشعبي المسلح بحرب طويلة الامد يمثل الاختيار الصدامي الوطني في مجابهة الصهيونية والامبريالية والطبقات الرجعية المتحالفة مع الاستعمار في المنطقة .

ورغم الدعاية التضليلية الضخمةالتيسبقت المؤتمر ، الا انه انتهى الى ما كان يجب ان ينتهي اليه ... « الانهيار والفشل » .

ان مدلولات الفشل خطيرة فالنتائج الاولية أكدت :

● ١ — ان الانظمة العربية الرجعية ليست على استعداد للالتزام ببرنامج الحد الادنى المطلوب للمجابهة على حدود وقف اطلاق النار الحالية فكيف ببرنامج فتح الصراع الطويل مع اسرائيل والامبريالية . ان الطبقة الاقطاعية الرأسمالية للانظمة الرجعية ، مرتبطة بالاستعمار وحامية لمصالحهواحتكاراته فيبلادها ، وبالاموال العربية التي ينهبها الاستعمار تحاربنا اسرائيل .

● ٢ — وبانهيار المؤتمر باتت « دول المواجهة » أمام مأزق جديد ومواقع مكشوفة للتحدي المصيري الذي تفرضه هجمة حزيران ١٩٦٧ .

● ٣ — وبات الطريق مفتوحا أمام التسويات الثنائية بين هذه الدولة أو تلك مع اسرائيل والامبريالية . ونلاحظ ان المشاريع الاميركية الثنائية اخذت تنهال على الدول العربية واسرائيل كما تكاثر وصول المبعوثين الاميركان والانجليز للمنطقة .

● ٤ — كما تجددت الموجة المعادية للمقاومة الفلسطينية ، وابرزها اجراءات الحكومة اللبنانية للتضييق على المقاومة ومحاولات تمزيق وحدة موقف جميع الفصائل بالتمييز بين منظمة واخرى وتأليبها على بعضها. كما شهد أكثر من قطر عربي سلسلة تهديدات واجراءات رجعية ضد بعض منظمات المقاومة دون البعض الاخر كجزء من خطة تمزيق المقاومة .

ان كل هذه الوقائع الملموسة تشير بشكل صارخ الى ان الانظمة العربية الرجعية ترفض رفضا كاملا اتخاذ أية خطوات جدية ترغم اسرائيل والامبريالية على التراجع ، فالطريق لمجابهة الاحتلال يتطلب توجيه ضربات متلاحقة للامبريالية الاميركية التي تحتضن وتدعم اسرائيل . وذلك بتصفية القواعد الاستعمارية وتأميم الثروة العربية وخاصة الاحتكارات النفطية وغلق السوق العربية في وجه « البضاعة الاستعمارية » وهذا ما ترفضه الرجعية مكتفية بحفنة مساعدات تقدمها للمقاومة ودول « المواجهة » كما أن الرجعية العربية وعلى رأسها السعودية عندما تطالب بالحرب فورا ، تنطلق في محاولة جر المنطقة الى حرب خاطفة خاسرة حتى يتم للاستعمار واسرائيل تصفية القضية الفلسطينية واقامة اوضاع رجعية لقمع حركة المقاومة ومعها حركة التحرر الوطني العربية .

كما أن الانظمة الوطنية وبرغم انهيار محاولات دفع الرجعية للاخذ ببرنامج الحد الادنى في مجابهة الاحتلال والاستعمار .. لا زالت ترفض الاخذ ببرنامج الحروب الشعبية.. طريق شعوب بلادنا للانتصار على اسرائيل والاستعمار والحاق الهزيمة بهما ، ولهذا فالمنطقة مقبلة على تطورات خطيرة ليست في صالح شعب فلسطين وشعوب الامة العربية.

ان نقطة البدء في قطع الطريق على هذه التطورات ودحر مؤتمرات تصفية القضية الفلسطينية تقع على اكتاف حركة المقاومة أولا وحتى تتمكن المقاومة من القيام بمهماتها الوطنية فهي مطالبة الان وبدون ميوعة او تردد أن تتخذ الخطوات الاساسية التالية :

● ١ — تصحيح العلاقات الداخلية بين كافة الفصائل على ضوء تجربة عام ٦٧ ، وبناء علاقات نضالية متكافئة بين الجميع ، وعلى كافة المستويات وذلك ببناء جبهة وطنية تحتوي جميع الفصائل التقدمية والوطنية .

● ٢ — الارتباط المشترك ببرنامج عمل سياسي وعسكري يضمن الوقوف جبهة موحدة في وجه مؤامرات التصفية وتطوير الكفاح المسلح الى شكل أرقى مما هو قائم حتى الان .

● ٣ — ممارسة عملية توعية يومية سياسية وطنية جذرية مع الجماهير ، وقائمة على فضح وتعرية كافة المواقف الفلسطينية والعربية والدولية على حساب حق شعب فلسطين في تقرير مصيره على أرضه وحقه المشروع في المقاومة المسلحة والجماهيرية من على أية ارض عربية دون تمييز بين فصيل واخر .

● ٤ — تصليب العلاقة مع الجماهير الفلسطينية وتحويلها الى علاقة منظمة قائمة على الوعي السياسي الوطني والتقدمي ، ورفض السياسة الرجعية واليمينية الفلسطينية — الاردنية والرامية الى تمزيق وحدة الشعب في الساحة الفلسطينية — الاردنية ، جماهيريا ونقابيا .

● ٥ — تعزيز تسليح الضفة الشرقية والحدود المجاورة للارض المحتلة للوقوف بوجه اية محاولات غزو جديدة لفرض التصفية الشاملة لقضية بلدنا .

ان الدوائر الاستعمارية — الصهيونية تريد أن تجعل من عام ١٩٧٠ عام تصفية شاملة ، وقد بدأت ظواهر هذا المخطط تتضح عشية مؤتمر القمة الخامس ، والمشاريع الاميركية التي تنهال على المنطقة . وعلى حركة المقاومة بالعلاقة السلمية فيما بين فصائلها من جهة ، ومع الجماهير الفلسطينية والعربية من جهة ثانية ، ان تدفع الجهة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية خطوتان الى الامام ، وبغير هذا فان المنطقة مقبلة على كارثة قاسية ، ضحيتها شعب فلسطين وحركةالمقاومة اولا ، والحركة الوطنية العربية ثانيا .

ان كل فصيل مطالب برفض العصبية التنظيمية والذاتية ، ووضع مسألة تعزيز الوحدة الوطنية المرتبطة ببرنامج مشترك قبل اية مصلحة ذاتية والا نجحت الخطة المعادية للثورة في تمزيق حركة المقاومة وضربها على حلقات متتابعة لفتح الطريق للتصفية الشاملة .



بمناسبة الحديث عن المفاوضات الجديدة مع شركات النفط لزيادة العائدات

حقيقة العلاقات مع شركات النفط

- بينما تمضي الدولة في فرض الضرائب غير المباشرة تتخلى عن عشرات الملايين في ذمة شركات النفط
- قصة الاتفاق المجحف الذي عقده كرامي مع «مدريكو» عام ١٩٦٥
- قضية المصفاة الثالثة مظهر للمنافسة بين احتكارات النفط

في كل مرة تفرض فيها الدولة سلسلة جديدة من الضرائب غير المباشرة وتزيد معدلات الضرائب القائمة ، يتذكر بعض أهل النظام ، ممن يحرصون على استمرار مظاهر مواقفهم « الوطنية » الديماغوجية ، شركات النفط العالمية العاملة في لبنان التي تجنى ارباحا خيالية. والمعروف ان هذه الشركات لا تدفع مقابل ذلك سوى عائدات هزيلة لا توازي ٢٥ بالمائة مما يتوجب عليها دفعه وفقا لمعدلات الرسوم والضرائب والعائدات المعمول بها حتى في بلدانها الامبريالية بالذات .

وتتكرر هذه التمثيلية مرة اخرى الان بعد ما اقر مجلس النواب في الشهر الماضي قانون زيادة الضرائب غير المباشرة الذي وضعته الحكومة الحالية . وفي هذا النطاق عقدت لجنتا المال والاقتصاد البرلمانية اجتماعا مشتركا يوم الثلاثاء الماضي دار البحث فيه حول العائدات التي تتقاضاها الدولة من شركات النفط . وقد انطوت المناقشات خلال الاجتماع على وقائع ومعلومات مهمة عن الامتيازات الكبرى التي تتمتع بها هذه الشركات والارباح الضخمة التي تحققها . وتركز النقاش بشكل خاص حول العلاقات غير المتكافئة القائمة بين الدولة ومصفاتي مدريكو الاميركية والاي . بي. سي. ذي الادارة البريطانية . وتناول كذلك مشروع اقامة المصفاة الثالثة ذي الرأسمال السعودي الاميركي الذي يتخذ واجهة لبنانية له من بعض أصحاب الرساميل والنواب والسياسيين النافذين .

المصفاة الثالثة وتنافس الاحتكارات النفطية

وكانت ادارة المصفاتين قد تقدمتا منذ وقت غير قصير بطلبات من الدولة للموافقة على توسيع معاملها وتجهيزاتها . ولكن تحقيق ذلك اصطدم بالكتلة المالية والسياسية النافذة التي تدعم مشروع المصفاة الثالثة .

وفي مثل هذه الايام من العام الماضي — اي خلال دراسة مشروع موازنة ١٩٦٩ في اللجان النيابية ، ومن ثم مناقشتها واقراها في مجلس النواب ، كثرت احاديث المسؤولين عن عزمهم على الدخول في مفاوضات جديدة مع الشركتين بهدف التوصل الى رفع العائدات وقد جرى ذلك في الوقت الذي صدرت فيه سلسلة قوانين بفرض ضرائب جديدة لتأمين الواردات اللازمة لتغطية نفقات الموازنة التي ترتفع ارقامها سنويا بنسبة ١٠ بالمائة تقريبا ، والتي تعاني باستمرار عجزا متزايدا.

وبالفعل جرت انذاك اتصالات تمهيدية مع شركة مصفاة « مدريكو » الاميركية اصرت خلالها الشركة على موقفها الرافض لزيادة العائدات والمصر على توسيع المعامل وزيادة قدرتها الانتاجية . ولكن هذه الاتصالات لم تسفر عن الاتفاق على الدخول في مفاوضات شاملة لتعديل الاتفاقات المجحفة القائمة ، وبالتالي صرف النظر مؤقتا عن الموضوع الى أن أثير مجددا هذه الايام .

والجدير بالذكر ان ادارة المصفاتين الاجنبيتين لجأتا الى أساليب ضغط خبيثة بغية الفوز بمطالبها بالسماح لهما بتوسيع المعامل وعرقلة قيام المصفاة الثالثة المقدر لها ان تسبب لهما مزاحمة شديدة . وتنفيذا لهذا المخطط جرى تخفيض الانتاج عمدا في مصافي الشركتين ، تحت ستار تعطل بعض الاجهزة، الامر الذي كاد يخلق ازمة نفطية في البلاد .

واليوم ، كما في الامس ، لا يثير حديث الدولة عن الدخول في مفاوضات جديدة مع شركات النفط أي اهتمام جدي في الاوساط الوطنية والتقدمية والجماهير الشعبية . ذلك ان واقع النظام الراهن والمعزول عن الشعب وتبعيته للنظام الرأسمالي العالمي وعجزه عن اقامة علاقات متكافئة في تعامله مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية الكبرى ، وفي رأسها الاحتكارات النفطية ، كل ذلك لا يوحي بأن المفاوضات المرتقبة مع الشركات النفطية العاملة في لبنان يمكن ان تكون جدية وأن تستهدف ، فعلا ، اجبار هذه الشركات على دفع الحقوق الضخمة المترتبة عليها للخزينة .

وفي نهاية الاجتماع المشترك الذي عقدته لجنتا المال والاقتصاد تقرر توصية الحكومة بالعمل على تعديل الاتفاقات المجحفة مع ادارتي المصفاتين باتجاه زيادة العائدات ، او اخضاع المؤسستين لقانون ٢٦ تموز ١٩٥٦ القاضي بتطبيق الانظمة الضريبية اللبنانية ، بما فيها ضريبة الدخل عليهما .

مثال عن العلاقات مع شركات النفط

والمعروف أن اخر اتفاق عقد مع شركة مصفاة مدريكو الاميركية جرى في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ . وقد وقعه عن الجانب اللبناني آنذاك السيد رشيد كرامي حيث كان يتولى وزارة المال بالاضافة الى رئاسة الحكومة .

نسيم مجدلاني

مصفاة مدريكو في طرابلس

وبموجب هذا الاتفاق المجحف وافقت الحكومة اللبنانية على ان تدفع شركة مدريكو للخزينة مبلغ ١٫٢٠٠٫٠٠٠ ليرة فقط واعتبار ذلك تسوية شاملة للخلافات المالية القائمة والضرائب والرسوم المتأخرة في ذمة الشركة والمتراكمة من عام ١٩٥٥ الى ١٩٦٥ .

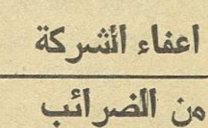
وفي الواقع فقد اعفى هذا الاتفاق مصفاة « مدريكو » من الضرائب والرسوم ابتداء من أول سنة ١٩٦٦ . كما وافق الجانب اللبناني على اعتبار هذا الاتفاق مكملا للاتفاق الاساسي مع الشركة المعقود في عام ١٩٤٥ والذي تبلغ مدته ٧٠ عاما .

وتقول المادة السادسة من اتفاق « كرامي — مدريكو » في عام ١٩٦٥ حرفيا : « .. وتثبت الحكومة بهذا الاتفاق المتمم وتؤكد عن الماضي وطوال المدة الباقية من الاتفاق الاعفاءات من الضرائب والرسوم على أنواعها والتكاليف والفرائض والاعباء المالية ايا كان نوعها . »

ومقابل هذا الاعفاء من الضرائب الذي منحته الدولة لشركة « مدريكو » قبلت الاخيرة بموجب المادة الرابعة بأن تدفع للخزينة اعتبارا من أول عام ١٩٦٦ علاوة مقدارها ٧٫٥ سنت اميركي عن كل برميل سعة ٤٢ غالون من المنتجات البترولية المكررة التي تسلمها للاستهلاك الداخلي . ولكن حصة الخزينة من جراء هذه العلاوة كانت زهيدة جدا اذ لم تزد عن ٨٦٩ الف ليرة سنويا . اما عائدات التكرير فلم يطرأ عليها اي تعديل وبلغت في عام ١٩٦٥ حوالي ٥٢ الف ليرة فقط .

اعفاء الشركة من الضرائب

ووفقا لتقديرات وزارة المال فقد بلغت ضريبة الدخل المستحقة على شركة مدريكو عن السنوات العشر السابقة — أي من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٦٥ — ٩ ملايين و ٤٠٠ الف ليرة علما ان هذه التقديرات لا تتسم بالدقة ولا تتناسب مع الارباح الحقيقية الضخمة التي تجنيها الشركة كل عام . وهي بالاضافة الى ذلك تستند الى معدلات مئوية متدنية خلافا لما هو عليه الحال في البلدان الرأسمالية المتطورة — ومنها الولايات المتحدة بالذات — حيث تبلغ الضريبة التصاعدية على الارباح الكبيرة نسبة ٩٥ بالمائة .



وبموجب اتفاق ١٩٦٥ بلغت تقديرات ضريبة الاملاك المبنية المستحقة على الشركة عن السنوات العشر — من ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ — مبلغ ٣ ملايين و ٣٠٠ الف ليرة .

وتبعا لما تقدم فقد بلغت متوجبات ضريبة الدخل الاملاك المبنية المتراكمة في ذمة الشركة من عام ١٩٥٥ حتى ١٩٦٥ — ١٢ مليونا و ٧٠٠ الف ليرة . وبذلك تكون خسارة الخزينة من جراء هذا الاتفاق قد بلغت حتى عام ١٩٦٥ فقط ، ووفقا لتقديرات وزارة المال المنخفضة وغير الدقيقة ١١ مليونا و ٥٠٠ الف ليرة .

ولكن الخسارة الحقيقية التي لحقت بالخزينة من جراء اتفاق عام ١٩٦٥ تفوق كثيرا الرقم الانف الذكر . فبالاضافة الى كون تقديرات ضريبة الدخل لم تأخذ بالاعتبار الارباح الحقيقية الضخمة التي جنتها شركة مدريكو عن تلك الاعوام العشرة ، ثمة ارباح اخرى ضخمة غير منظورة تجنيها الشركة من جراء الفرق الحاصل بين الاسعار المعلنة والاسعار الحقيقية للبترول ، ورفع تكاليف التكرير بما يزيد كثيرا عن التكاليف الحقيقية ، ونواحي أخرى احتيالية تؤدي الى زيادة كبيرة في الارباح المحققة .

واذا ما اعتمدنا المعدلات ذاتها التي استندت اليها وزارة المال في تقدير متوجبات شركة مدريكو للخزينة عن أعوام ١٩٥٥ — ١٩٦٥ ، يتبين لنا أن المتوجبات الجديدة المستحقة منذ عام ١٩٦٥ حتى نهاية عام ١٩٦٩ تزيد عن ٦ ملايين ليرة .

تنازلات صارخة لشركات النفط

وثمة تنازلات صارخة اخرى حصلت عليها شركة مدريكو بموجب اتفاق عام ١٩٦٥ . ذلك ان المفاوض اللبناني تخلى عن بعض الحقوق العائدة للخزينة والتي ضمنتها حتى الاتفاقية الاساسية المجحفة المعقودة في عام ١٩٤٥ . فقد نص ذلك الاتفاق على التزام الشركة بدفع عائدات سنوية اخرى منها العلاوة الاضافية الخاصة الناتجة عن اعتماد سعر للبترول الخام الواصل الى مصفاة الشركة في الزهراني يزيد عن السعر الحقيقي في الاسواق العالمية . وتقدر الخسارة التي منيت بها الخزينة من جراء ذلك على أساس أرقام الانتاج في ١٩٦٥ اكثر من ٨ ملايين ليرة . وتقدر عائدات التكرير بأكثر من ٦ ملايين ليرة ، ولكن الحكومة قبلت بموجب اتفاق ١٩٦٥ بمبلغ ٥٢ ألف ليرة .

وفي رأي بعض الخبراء في شؤون البترول أن سعر البترول المعلن يفوق في بعض الاحيان السعر الحقيقي بنسبة ٤٠ بالمائة . ولبنان يشتري استهلاكه من البترول من شركتي مدريكو والاي بي سي وفقا للاسعار المعلنة المرتفعة ، في حين أن هذه الشركات تبيع البترول الخام الى الشركات العالمية من خزاناتها في الارض اللبنانية وفقا للاسعار الحقيقية المنخفضة .

ووفقا لاحصاءات العام الماضي فان استهلاك لبنان من البترول يبلغ اكثر من ١٠ ملايين برميل في السنة يدفع ثمنها على اساس السعر المعلن الذي يزيد بمعدل ليرتين ونصف الليرة في كل برميل . وعليه نجد بعد عملية حسابية بسيطة ان الخزينة تدفع سنويا خسارة تبلغ حوالي ٢٥ مليون ليرة من جراء فرق السعر فقط . وهذا الربح الاحتيالي يذهب الى خزينة الشركات في الوقت الذي لا تدفع فيه سوى عائدات هزيلة جدا .

وبالاضافة الى الارباح الاحتيالية الضخمة التي تجنيها مصفاتا البترول الاجنبيتان ، تحقق ارباحا اخرى عن طريق استيرادها البترول المكرر لحساب لبنان . والمعروف ان مصفاتي طرابلس وصيدا لا تنتجان ، بتجهيزاتهما الحاضرة ، سوى ٥٢ بالمائة من الاستهلاك المحلي ، وهما تقومان باستيراد الكمية الاضافية اللازمة من النفط المكرر من المصافي الاوروبية بسعر ٦٥ — ٧٠ ليرة للطن وتبيعه للدولة بسعر ١٢٢ ليرة .

٣٠٠ مليون ليرة في ذمة الشركات

ويتضح مما تقدم أن في امكان الدولة ، لو كانت تستطيع فعلا ان تقف موقفا حازما وجديا من مصافي النفط، ان تجبرها على اجراء محاسبة شاملة لتحديد الفروقات في الاسعار ، ولو طبق هذا المبدأ عن السنوات العشر الماضية فقط لترتب للخزينة في ذمة شركتي مدريكو و الاي. بي. سي . مبلغ يزيد عن الى ٣٠٠ مليون ليرة .

وقد نص اتفاق ١٩٦٥ على بنود اخرى مجحفة منها انه سمح لشركة مدريكو بأن تحسم سنويا نسبة ٧٫٥ بالمائة بمثابة ارباح محسوبة على كامل رأس المال الموظف دون ان تحذف منه الاستهلاكات التي يسمح للشركة باضافتها الى كلفة الانتاج . وهذا يعني ان الشركة تسترد من المستهلك اللبناني جزءا من ١٤ من كامل نفقات تجهيزاتها كل عام . وبعبارة اخرى فان الشركة قد استردت فعلا كامل رأسمالها الاساسي الموظف من المستهلك اللبناني بعد ما مضى عليها في الانتاج اكثر من ١٤ سنة . ومع ذلك فهي لا تزال تقوم بهذا الحسم من ارباحها السنوية منفذة بذلك خطة احتيالية صارخة .

وفوق كل ذلك لم يتعرض اتفاق عام ١٩٦٥ لوضع شركتي كالتكس وموبيل الاميركيتين بوصفهما مالكتين لمصفاة مدريكو وموزعتين لمنتجاتها في السوق المحلية في الوقت ذاته . وهذا الواقع من شأنه يضاعف ارباح مالكي الشركة بمعدلات مذهلة .

القوانين في صالح الاحتكارات

ومما يذكر ان قانون ٢٦ تموز ١٩٥٥ نص على اخضاع جميع الشركات للقوانين الضريبية اللبنانية ، بما فيها قانون ضريبة الدخل . ولكنه في الوقت ذاته اجاز للحكومة حق عقد اتفاقات ثنائية خاصة مع الشركات تنص على اعفائها من موجباته مقابل استيفاء حصة من ارباحها توازي الضرائب والرسوم المتوجبة .

ولكن الذي حصل ان شركات النفط رفضت، بالنظر لما تتمتع به من نفوذ من جهة ، ولعمالة النظام للدول الامبريالية التي تنتمي اليها هذه الشركات من جهة اخرى ، الخضوع لموجبات قانون ١٩٥٥ . وكان واضحا ان النص الخاص الذي تضمنه هذا القانون بشأن منح الدولة حق اعفاء بعض الشركات من الخضوع لموجباته مقابل عقد اتفاقات ثنائية خاصة معها ، انما وضع خصيصا لصالح شركات النفط بالذات . وهكذا عقدت الحكومة اللبنانية اتفاقات خاصة مع شركات : التابلاين و الاي. بي. سي ، ومدريكو كان من نتيجتها حرمان الخزينة من عشرات الملايين من الليرات سنويا .

ومن المفيد التذكير في هذا المجال ببعض الوقائع التي سبقت عقد اتفاق ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ . ففي ايار من العام نفسه — أي قبل عقد الاتفاق مع مدريكو بستة أشهر — أدلى السيد بهيج تقي الدين — وكان انئذ وزيرا للاقتصاد في حكومة السيد رشيد كرامي — بتصريح تعمد احاطته بضجة اعلامية واسعة هاجم فيه بشدة الاتفاقات مع شركات البترول وقال حرفيا : « ان سياسة لبنان البترولية حققت للشركات احتكارا لم تمنحه الاتفاقات نفسها . وان هذه الاتفاقات ابعد ما تكون عن روح العدل والتكافؤ وان فيها من الاجحاف بحق الدولة ما يفرض على الحكومة واجب الدخول في مفاوضات سريعة لتعديل الكثير منها » .

ولكن هذه الغيرة الحماسية على مصلحة الخزينة سرعان ما تلاشت وتبخرت .. فبعد بضعة أشهر عقد رئيس الحكومة ذلك الاتفاق المجحف مع مدريكو الذي حرم الخزينة عشرات الملايين من الليرات المستحقة في ذمتها .. ومع ذلك لم يحرك الوزير تقي الدين ساكنا ، بل بارك الاتفاق عند درسه في مجلس الوزراء مع انه ينطوي على تفريط بحقوق الخزينة يفوق كثيرا ما انطوت عليه الاتفاقات السابقة مع الشركات البترولية التي سبق ان هاجمها الوزير .

وبالطبع لم يكن من السهل على الحكومة، وبالتالي على مجلس النواب ، الذي يضم بعض وجوه النظام ممن يحرصون على مظاهر مواقفهم الوطنية ، النجاح في تصديق هذا الاتفاق في البرلمان . فقد قوبل هذا الاتفاق يومذاك بحملة استنكار واسعة من قبل القوى الوطنية والتقدمية والجماهير الشعبية . ولا يزال اتفاق ١٩٦٥ حتى الان بدون تصديق ، لكن بنوده اصبحت سارية المفعول . ويجري الحديث مجددا الان عن الرغبة في عقد اتفاق جديد أو العودة الى محاولة تطبيق قانون ١٩٥٥ على شركات البترول .



رشيد كرامي



المطلوب اعادة النظر جذريا بالاتفاقات

والسؤال الذي يتبادر الى الاذهان الان هو هل ان الحكومة الحاضرة قادرة على استخلاص مزيد من الحقوق من شركة مدريكو والشركات النفطية الاخرى .. وهل يستطيع رئيس الحكومة — الذي سيكون على الارجح رئيس الوفد اللبناني المفاوض — ان يتخطى التنازلات الكبرى التي وقع عليها خلال مفاوضاته مع شركة مدريكو في عام ١٩٦٥ ؟؟

ومن الواضح ان التفاؤل في هذا المجال يبدو ضربا من المحال . بالطبع لا بد للشركة من الموافقة على رفع قيمة العائدات الهزيلة التي تدفعها للخزينة ، ولكن ذلك سيكون ضمن حدود مدروسة وضمن ما تسمح به مصلحتها . بينما المطلوب هو العمل على اعادة النظر بصورة جذرية بجميع الاتفاقات المعقودة مع شركات النفط على انواعها — الناقلة للنفط بواسطة خطوط الانابيب، وصاحبة معامل التكرير والمستوردة للنفط المكرر ، والموزعة لمنتجات النفط في السوق المحلية — واجبارها على دفع عائدات تتناسب مع ضخامة الارباح التي تحققها كل عام .

ان الاجحاف الذي يلحق بلبنان من جراء الاتفاقات المعقودة مع شركات نقل النفط السعودي والعراقي بواسطة خطوط الانابيب ، وكذلك مع شركات التوزيع ، يفوق ما هو حاصل مع معامل التكرير ، وهو تعبير صارخ للسيطرة التي تمارسها هذه الشركات عمليا ، وعجز النظام عن ضمان الحد الادنى من مصالح البلاد الوطنية .

وفي الوقت الذي يقف فيه النظام مستسلما امام النفوذ الاجنبي ومتساهلا مع شركات النفط التي تمارس افظع اشكال الاستغلال الرأسمالي ، ومدافعا عن مصالح الطبقة الرسمالية السائدة ، نجده مستأسدا في وجه الجماهير الشعبية الكادحة ذات الدخل المحدود فيثقل كاهلها باستمرار بمزيد من الضرائب الظالمة ويشدد الخناق على حرياتها السياسية . ومثل هذه السياسة تزيد في فضح طبيعة الدولة الطبقية وعدائها لمصالح الجماهير ولجوئها باستمرار الى مزيد من وسائل الضغط والاستغلال . ولا بد ان تؤدي هذه الممارسات الطبقية الصارخة للنظام الى زيادة وعي الجماهير السياسي واندفاعها الثوري من أجل تبديل الاوضاع السائدة .





تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين حول اضراب الجامعة اللبنانية ١

المطالب التي بدأ حولها الاضراب وموقعها من شعار ديمقراطية التعليم في لبنان

ان التشويش الذي أحاط باضراب طلاب الجامعة اللبنانية : دوافعه ومطالبه ومسيرته على امتداد اكثر من خمسين يوما ، كان حصيلة عوامل عديدة لعبت دورا بارزا في هذا النطاق :

١ — الحملة التضليلية التي شنتها الدولة في محاولة لوصم الاضراب بالاعتباطية وتصويره على أنه كان محكوما في الاساس بنزعات فوضوية من الطلاب يهمها الاضراب لمجرد الاضراب .. كل ذلك من أجل عزل التحرك الطلابي عن الحركة الشعبية وتأليب الرأي العام على اضراب يبدو غامض الاهداف تائه الدوافع .

٢ — دور اليمين ، الذي حاول القفز على قيادة التيار الطلابي العفوي ، في دفع الحركة الاضرابية ضمن مسالك مشوشة أصلا لجعل الحركة تدور على نفسها فلا تقترب من امكانات الترابط حول اساليب نضالية ناجعة تكسبها القدرة على الصمود في وجه حملة الدولة التضليلية من ناحية ، وعلى مد جسور مع الحركة الشعبية تكشف وجه الاضراب الحقيقي من ناحية ثانية .

٣ — مواقف اليسار الاصلاحي التي كانت عاجزة عن القطيعة مع الدولة وعن التصدي الحقيقي لممارسات اليمين الطلابي ، والتي انزلق معها هذا اليسار الاصلاحي في بحثه عن تبرير لسياسته الرامية الى اجهاض الاضراب لصالح بعض اجنحة الحكم (الصف الوطني) الى احاطة الاضراب بحملة ديماغوجية استهدفت القاء الشبهة على دوافعه واهدافه والقوى الطلابية التي حركها وتحرك بها .

٤ — واخيرا فان حجم قوى اليسار الجديد على الصعيد الطلابي ، كانت تحول بينه وبين « احتواء » الحركة الاضرابية العفوية وقيادتها بكامل رفقها حول البرنامج المطلبي الذي طرحه هذا اليسار ، وحول الاساليب النضالية التي اقترحها وجرب ممارستها : تصعيد الاضراب باتجاه الخروج من داخل أسوار الجامعة نحو الشارع .

معركة بين الطلاب وقوى الامن داخل حرم الجامعة

ان هذه العوامل مجتمعة قد فرضت على الاضراب طابعا من الغموض بالنسبة للحركة الشعبية ، وجعلته يراوح في مكانه طيلة شهرين مفككا تحت وطأة صراعات متشابكة لم تثمر في النهاية استقطابات عريضة يمكن أن تدفعه في الطريق السوي .

لقد كان هذا الاضراب تجربة اخرى تدخلها الحركة الطلابية لا بد من القاء نظرة تحليلية عليها لاستخراج النتائج والدروس الحقيقية منها . واليسار الجديد مطالب في هذا النطاق بجهد تثقيفي مكثف يحول تجربة الاضراب هذه الى ومضات وعي في صفوف الحركة الطلابية تسلحها بنهج جديد في نضالاتها اللاحقة .

ان تحليل نشوء وتطور الاضراب الاخير في الجامعة اللبنانية يشكل هدف هذا التقرير الذي يتناول المسائل التالية :

أولا : المطالب التي نشأ حولها الاضراب أصلا وموقعها من شعار ديمقراطية التعليم في لبنان .

ثانيا : تطور حركة الاضراب في ظل ادوار ومواقف القوى السياسية الطلابية المختلفة :

— القيادات اليمينية

— اليسار الاصلاحي

— اليسار الجديد .

ثالثا : نتائج ودروس من حركة الاضراب .

نظرة الى مطالب الاضراب الاصلية

ثلاث مسائل هي التي شكلت الدوافع الاصلية للاضراب الطلابي الاخير في الجامعة اللبنانية :

١ — تخفيض عدد المنح في كلية التربية وتوزيع طلابها على كليتي العلوم والاداب .

٢ — منع حملة الشهادات المعادلة من الانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية .

٣ — اضافة سنتي « كفاءة » الى سنوات دراسة الحقوق حسب المشروع المقدم من نقابة المحامين ولجنة الادارة والعدل لتنظيم مهنة المحاماة .

فلنحاول القاء ضوء على موقع هذه المسائل الثلاث من خطة الدولة التعليمية في مرحلتها الراهنة .

ماذا كانت تعني الاجراءات المتخذة على صعيد كلية التربية ؟؟

لقد سبقت هذه الاجراءات التي أعلنت الدولة عن تطبيقها في بداية العام الدراسي الحالي ، مقدمات كانت تشير بوضوح الى السياق العام الذي تجري من ضمنه والذي يعطيها معناها الحقيقي . ففي الصيف الماضي بدأت الدولة استنادا الى تقاريرها « الهادفة تطوير التعليم في لبنان والثانوي بشكل خاص » تطرح ، على لسان مدير التربية ، مسألة العجز عن اعطاء منح جديدة لسنوات عديدة قادمة لان عدد الخريجين يفيض عن حاجتها للاساتذة الثانويين ولانه ليس هناك بالتالي مبرر لاستمرار كلية التربية او لوجودها أساسا . ولكن ادراك الدولة أن خطوة الالغاء الكلي سوف تجابه بردود فعل من الحركة الطلابية ، جعلها تلجأ الى تطبيق هذه السياسة بالتقسيط فأعلنت في بداية هذا العام خطوتين في هذا النطاق : تخفيض عدد المنح (٧٥) وتوزيع طلاب التربية على كليتي الاداب والعلوم . ولم يكن ممكنا فهم هاتين الخطوتين الا في نطاق فهم العلاقة بين محاولة تقليص فالغاء كلية التربية وبين سياسة الدولة التعليمية العامة . فماذا كانت تعني محاولة التقليص فالالغاء منظورا اليها من هذه الزاوية بالذات ؟

ان مناقشة هذه المسألة بالطريقة التي مارستها أوساط من أساتذة الجامعة اللبنانية وطلابها ، كانت تنطوي على أخطاء اصطدم بها القطاع الاوسع من الحركة الطلابية .

فطرح المسألة على اساس المفاضلة بين مستوى التدريس (والهيئة التعليمية) في كلية التربية من ناحية وفي كليتي العلوم والاداب من ناحية ثانية ، كان طرحا خاطئا . والحديث عن لا ضرورة وجود كلية التربية اصلا ، كان هو أيضا في غير موضعه . ذلك اننا لم نكن أمام عملية اعادة تنظيم اكثر عقلانية من جانب الدولة لاوضاع الجامعة اللبنانية ، ولم نكن أمام خطة لتعزيز التعليم الثانوي الرسمي وتوسيعه اكثر شمولا واحكاما ، لم نكن أمام شيء من ذلك كله كي يصبح ممكنا اعتبار الاجراءات التي أعلنت عنها الدولة بصدد كلية التربية جزءا من خطة افضل لتنظيم عملية تحضير الاساتذة للتعليم الثانوي ولاستيعاب خريجي العلوم والاداب في هذا النطاق . بل كانت الاجراءات تأتي من جانب الدولة في سياق حملة من التصريحات الرسمية حول عجز الدولة عن توفير عمل للخريجين الجدد ، وحول فيض عدد هؤلاء عن حاجة التعليم الثانوي الرسمي أصلا !.

كما أن الحديث عن « اعتباطية » تخصيص طلاب كلية التربية بالمنح بينما بقية طلاب الجامعة محرومون منها ، كان هو أيضا حديثا يضرب خارج الموضوع في وقت لم تكن فيه محاولة الدولة تقليص فالغاء المنح جزءا من محاولة اعادة تنظيم اعطائها أو تعميم الخدمات للطلاب (مساكن ومطاعم) على أسس اكثر عقلانية وشمولا لمختلف الكليات . بل كانت المسألة لا تتعدى من جانب الدولة محاولة التخلص من أعباء تلتزمها والغاء ظاهرة المنح أساسا .

أي بكلمة واحدة لم تكن اجراءات الدولة في نطاق كلية التربية جزءا من سياسة ايجابية أشمل تتناول الجامعة ككل ومسألة تحضير الاساتذة للتعليم الثانوي الرسمي باعداد متزايدة وعلى اسس اكثر تنظيما ، بل كانت مجرد خطوة الى الوراء ينبغي فهمها ضمن سياق خطة الدولة التعليمية في مرحلتها الراهنة ، ليصبح ممكنا الرد عليها لا بالمناقشات الكلامية الاكاديمية او بالمفاضلة بين هذا الشكل من التنظيم أو ذاك (وكأننا في ظل حكم وطني ديمقراطي يطرح مسألة الجامعة الوطنية على صعيدها الحقيقي) بل بنضالات تستهدف كشف خطة الدولة بحلقاتها المترابطة والحؤول دون الاستمرار بتنفيذها في هذه الحلقة أو تلك ..

فما هو السياق العام لخطة الدولة التعليمية

الطبقية ، والذي ينبغي النظر الى مسألة كلية التربية من ضمنه ؟

— ان هذه الخطة تستهدف اولا الحد من عدد الخريجين الجامعيين وزرع مزيد من العقبات في وجه امكانات تعميم التعليم الجامعي وازالة كل ما يشجع عليه .

— وهي تستهدف ثانيا تحميل الفئات الاجتماعية الكادحة والفقيرة نتائج ازمة الانكماش الاقتصادي التي يواجهها النظام والتي جعلته اكثر عجزا عن توفير مجالات العمل لاعداد متزايدة من ابناء الفئات الفقيرة والعاملة (والمتوسطة) . ان « حل » الازمات على حساب الجماهير الشعبية يشكل جوهر سياسة الدولة الاجتماعية . ومن هنا يأتي تقليص فالغاء كلية التربية محاولة لتحرير الدولة من التزامها المسبق في ايجاد عمل لخريجي هذه الكلية بتعيينهم ضمن ملاك التعليم الثانوي .

— ثم ان الموقف من كلية التربية يشكل جزءا من خطة الدولة الهادفة ثالثا تجميد وضرب التعليم الثانوي الرسمي لصالح مؤسسات التعليم الخاص . وهي سياسة تؤدي في النهاية هدفا مزدوجا : الحؤول دون تعميم التعليم الثانوي على ابناء الفئات العاملة والكادحة والفقيرة (التي لا قبل لها بتحمل نفقات التعليم الخاص) وابقاء مقاليد السيطرة على التعليم الثانوي في يد المدارس الاجنبية والخاصة لتكريس طبقيته وابقائه خاضعا لتوجيه ثقافي يوفر للنظام اجيالا جديدة تمتص ايديولوجيته الطائفية وتهضم تبعيته للامبريالية .

— وأخيرا فان الاجراءات المتخذة تجاه كلية التربية كانت تطرح مسألة المنح على بساط البحث وهي مسألة ينبغي النظر اليها من زاوية ما توفره المنحة للطالب من فرص التفرغ للدراسة والارتباط اليومي بالجامعة ، وهو أمر من شأنه ايجاد تجمع طلابي كثيف متواجد بشكل دائم ومتمركز وقادر بالتالي على التحرك بفعالية .

ان الظاهرة الاساسية البارزة في وضعية الجامعة اللبنانية تتمثل في عجز الطلاب بأكثريتهم الساحقة عن التفرغ للدراسة واضطرارهم الى العمل بجانب تحصيلهم العلمي . فالجامعة اللبنانية تضم جمهورا طلابيا من ابناء الفئات الفقيرة (الوافدين من الريف بشكل خاص) ووضعيتهم الاجتماعية هذه تجعلهم عاجزين عن تحمل نفقات التفرغ للدراسة الجامعية . وهو أمر يولد نتيجتين اساسيتين :

الاولى : تسهيل تنفيذ سياسة «التسقيط» أمام الدولة والتي تستهدف الحد من عدد الخريجين في النهاية . فان تصاعد التعقيد في انظمة واساليب الامتحانات ، وتحديد عدد الدورات التي لا يحق للطالب بعد رسوبه فيها أن يتابع دراسته الجامعية ، هذه التدابير مطبقة على طلاب عاجزين عن التفرغ للدراسة بسبب اضطرارهم للعمل من اجل اعالة انفسهم (وذويهم) كانت تؤدي بالفعل الى ما هو مقصود منها اصلا : اي ابتلاع العدد الاكبر من الطلاب اثناء سني الدراسة بحيث لا تستطيع بلوغ مرحلة التخرج الا نسبة ضئيلة منهم .

والنتيجة الثانية — ضعف ارتباط الطلاب بالجامعة وضآلة العدد المتواجد منهم ضمن الكليات يوميا (اي انعدام الحياة الطلابية الجامعية (وهو أمر يجعل من كليات الجامعة اللبنانية أقرب الى كليات الانتساب منها الى الكليات التي تتجمع فيها جماهير طلابية تمارس حياة جامعية حقيقية سواء على الصعيد العلمي الثقافي او على صعيد النشاط الفكري والاجتماعي .

ان كل تلك الاعتبارات كانت تكسب اجراءات الدولة بصدد كلية التربية معناها الحقيقي كجزء من السياسة التعليمية الطبقية الرامية الى الحد من عدد المتعلمين و « حل » الازمات على حساب الجماهير العاملة وضرب التعليم الثانوي الرسمي ، وتكريس أوضاع في الجامعة اللبنانية تمنعها من أن تكون اداة لتعميم التعليم الجامعي باتجاه ديمقراطي يصيب الفئات الكادحة والفقيرة .

ان مسألة كلية التربية كما برزت في مطلع هذا العام كانت احدى ثمار سياسة الدولة العامة تلك ، وضمن هذا السياق كان ينبغي فهمها ومحاولة الرد عليها . ومن هنا — تكرارا — كان خطأ تلك الاوساط من اساتذة الجامعة وطلابها التي تصورت المسألة على نحو تنظيمي مجرد ، فانجرت الى مناقشتها وكأننا في ظل حكم وطني ديمقراطي يعيد النظر في تنظيم أوضاع الجامعة على اسس اكثر تماسكا وعقلانية ، بينما الحقيقة كانت بعيدة عن ذلك تماما .

ان رد الحركة الطلابية الرافض لاجراءات الدولة حيال كلية التربية (تخفيض عدد المنح وتوزيع الطلاب) ، كان يتناول الخطة التعليمية الطبقية للنظام في احدى حلقاتها ، وكان يتصل عبر ذلك بشعار ديمقراطية التعليم في مواجهته لهذه الخطة في مرحلتها الراهنة .

مسألة المعادلات

أما المسألة الثانية التي ينبغي القاء الضوء عليها (في نطاق تحليل الدوافع الاصلية للاضراب الطلابي الاخير في الجامعة اللبنانية) فهي مسألة منع حملة الشهادات المعادلة من الانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية .

ان هذا الاجراء ، منظورا اليه من زاوية خطة الدولة التعليمية ، كان يجسد جانبا ملموسا من جوانب السياسة الرسمية الهادفة اصلا تحويل المرحلة الثانوية الى حاجز يتحطم عليه طموح الطلاب ، بدل أن يكون ممرا نحو الدراسة الجامعية . فمنع حملة المعادلات من الانتساب الى فرع العلوم السياسية ، رغم أنه يبدو اجراء « جزئيا » و « بسيطا » في الظاهر ، انما يمثل حلقة اخرى في السلسلة التي تتتابع حلقاتها منذ سنوات والتي تراكمت كلها في مجرى واحد : صرف القسم الاكبر من طلاب المرحلة الثانوية عن متابعة الدراسة الجامعية . وهكذا لم يسقط اجراء « المنع » الجديد من فراغ ، بل كان ثمرة اخرى للسياسة عينها التي امتد تنفيذها على رقعة واسعة من الاجراءات ذات طبيعة متماثلة جوهريا :

— ان مناهج التعليم الثانوي ، بالحشو الذي تنطوي عليه وبالتعقيدات المتصاعدة التي اصابتها (عبر التعديل الاخير) وتحويل اللغة الاجنبية فيها الى اداة لتنفيذ مجازر التسقيط في امتحانات البكالوريا اللبنانية بقسميها ، ان هذه المناهج قد وضعت في الاصل لتخدم سياسة منع الاكثرية الساحقة من الطلاب من بلوغ عتبة الجامعة .

— وان القوانين الجديدة التي صدرت حول شروط معادلة الشهادات الثانوية الاجنبية (والتي جعلت منها امكانية شبه ملغاة عمليا) ، ان هذه القوانين اتت تسد من أمام الطلاب مخارج كانت تفتح لهم باب الافلات من مصيدة البكالوريا اللبنانية وتمنحهم فرصة اخرى للتسلح بما يمكنهم من دخول الجامعة .

— وان القرار (المنفذ حاليا) والقاضي بمنع حملة المعادلات من دراسة الحقوق ، كان يشكل محاولة اخرى لاقفال ابواب الدراسة أمام المزيد من الطلاب وتقليص امكانات تعميم التعليم الجامعي .

— وأخيرا اتى منع حملة الشهادات المعادلة من الانتساب الى فرع العلوم السياسية في كلية الحقوق ليؤدي ، بالترابط مع كل تلك الاجراءات الى تحريم الدراسة الجامعية على ذلك القسم من الطلاب الذي قام بعملية التفاف حول العراقيل التي تضعها الدولة في المرحلة الثانوية عبر حصوله على شهادة « اجنبية » . فكان لا بد من تطويقه مرة اخرى ، وهكذا انتصب في وجهه قرار المنع من الانتساب الى فرع العلوم السياسية .

ان تمرير هذا التدبير من جانب الدولة كان يشكل خطوة اخرى على طريق فرض شروط متصاعدة للانتساب الى كلية الحقوق تحد من عدد طلابها . ومن المؤكد أن الخطوة التالية من جانب الدولة على هذا الطريق ، سوف تكون محاولة احياء التدبير القاضي بفرض امتحان اللغة الاجنبية على الطلاب الراغبين في الانتساب الى كلية الحقوق والذي نص عليه المرسوم نفسه المتضمن منع حملة المعادلات من الانتساب . وكانت الحركة الطلابية ، بقيادة اللجنة التحضيرية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية ، قد عطلت فعاليته في العام الماضي .

وهكذا تبدو المسألة بكامل وضوحها : خطوة تلو خطوة تتخذ في هذه الكلية أو تلك ، ليجري فيما بعد تعميمها على كافة كليات الجامعة اللبنانية ومعاهدها ، بحيث تشكل في النهاية شروطا قاسية للانتساب تؤدي الى ابعاد القسم الاكبر من الطلاب . والدولة تنطلق هنا في تنفيذ خطتها الرامية الى منع الجامعة اللبنانية من أن تكون اداة تعميم للتعليم الجامعي ، بالبدء من الاساس : أي من عملية الانتساب في خطوتها الاولى . أن تصعيب هذه العملية (في كلية الحقوق الان .. ثم في باقي الكليات لاحقا) ليضع الزمام في يد الدولة منذ البداية ويمكنها من تحديد الحجم الذي تريد للجامعة ، ومن تقنين فرص الدراسة بشكل يحرم الغالبية الساحقة من ابناء الفئات الكادحة والفقيرة من الفرصة الوحيدة للتحصيل الجامعي : فرصة الدراسة في جامعة وطنية مجانية .

ان مطلب السماح لحملة المعادلات بالانتساب الى كلية الحقوق فرع العلوم السياسية كان يطلق معركة هامة تصيب خطة الدولة التعليمية الطبقية في احدى حلقاتها الرئيسية .

ورغم أن هذا المطلب كان مطروحا من جانب الطلاب المعنيين به مباشرة على نحو جزئي فئوي ضيق ، ورغم أن التيار العفوي في صفوف هؤلاء كان على استعداد لقبول « حل » يقضي بالسماح لهم وحدهم ولهذا العام فقط بالانتساب الى الكلية ليجري اقفال الباب نهائيا في وجه الافواج الجديدة بدءا من العام القادم ، رغم هذه الاعتبارات كلها فان مطلب السماح لحملة المعادلات بالانتساب الى فرع العلوم السياسية كان يفتح مجالا لخوض معركة أشمل متصلة جوهريا بشعار ديمقراطية التعليم في لبنان .

مشروع تنظيم مهنة المحاماة

ثم نأتي الى المسألة الثالثة التي شكلت احد الدوافع البارزة للاضراب ، وهي مسألة مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي تقدمت به نقابة المحامين والذي نص في احد بنوده على استحداث سنتي كفاءة لا بد للطالب الحاصل على اجازة الحقوق من اجتيازهما لتمكينه من الانتساب الى نقابة المحامين في لبنان . وهكذا ، وبعملية حسابية بسيطة تتكشف لنا الشروط الرهيبة التي اصبحت تنتصب في وجه كل راغب في الانتساب الى النقابة :

أولا — الحصول على البكالوريا اللبنانية القسم الثاني ، دون غيرها ، كي يتمكن الطالب اصلا من ولوج عتبة كلية الحقوق .

ثانيا — أربع سنوات للحصول على اجازة الحقوق + سنتي كفاءة تضاف لها ثلاث سنوات تدرج فيكون المجموع تسع سنوات لا بد أن يقضيها الطالب دارسا ومتمرنا كي يستطيع ممارسة المهنة .

ثالثا — ٤٢٠٠ ليرة لا بد من دفعها كبدل انتساب للنقابة .

كل ذلك من أجل الحصول على شرف لقب المحامي ، لتبدأ من ثم مرحلة التسكع على ابواب محتكري المهنة في لبنان !

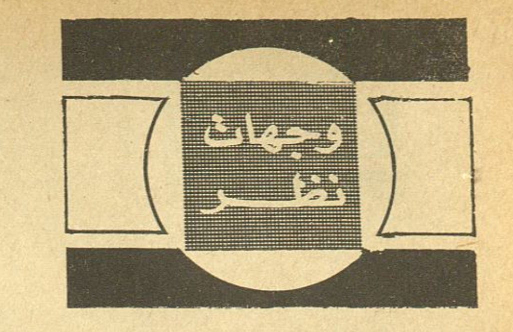
ان هذا المشروع يشكل أوضح وأفدح مظهر لسياسة اقفال الابواب في وجه الدراسة الجامعية . والشروط التي ينطوي عليها تنتصب حاجزا عاليا لا يمكن اختراقه أمام ابناء الفئات العاملة والفقيرة . فمن أين لهؤلاء القدرة على الصمود ماديا لمدة عشر سنوات من الدراسة المنهكة والتدرج الشحيح ، قبل أن يصبح بامكانهم الانضمام الى موكب المحامين الفقراء الباحثين عن اللقمة . ومن هنا أتى مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة أشبه بقرار يحرم دراسة الحقوق على القسم الاكبر من الطلاب ابناء الفئات الكادحة . كما أنه اصاب في الوقت نفسه فئات اخرى متوسطة ليزج بأوساط طلابية جديدة في معركة معارضة المشروع ، اوساط كانت حتى الامس تناهض أي تحرك طلابي مهما تكن تعبيراته (ظاهرة دخول طلاب اليسوعية وبقية الجامعات في الاضراب) .

ان مطلب الغاء مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة ، كان يعكس بدوره تحركا موجها لسياسة الدولة الطبقية ، التعليمية والاجتماعية ، في واحد من أبرز مواقعها واكثرها حساسية ، وكان يرتبط بالتالي بمعركة ديمقراطية التعليم اساسا .

مطالب مترابطة

من ذلك كله يمكننا أن نخلص الى الاستنتاج التالي : ان الاجراءات التي اقدمت عليها الدولة

— البقية على الصفحة ١٥ —



دعوة الى مناقشة حرة حول تجربة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية

الجذور التاريخية لازمة الحركة التقدمية في المغرب

بقلم : حميد يرموك

الدراسة التالية التي تنشرها « الحرية » كوجهة نظر لاحد عناصر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية في المغرب ، تحاول أن تلقي ضوءا على تجربة الاتحاد من خلال تحليل تاريخي لمسيرة الاتحاد النضالية وتكوينه ومواقفه ومعاركه المختلفة .. — وكانت هذه الدراسة قد نشرت بالفرنسية بمجلة « فرون » التي توقفت عن الصدور — .

ويهم « الحرية » أن تؤكد أنها بنشرها هذه الدراسة انما تهدف الى فتح النقاش والحوار حول ازمة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية أمام التقدميين المغاربة انفسهم .. وأنها ، بالتالي ، تترك لهذا النقاش مداه الكامل ليعبر عن مختلف وجهات النظر ..

منذ عشر سنوات — وبالضبط في ٦ سبتمبر ١٩٥٦ — أعلنت ولادة الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، في سينما في الدار البيضاء ، في مناخ اضفى على الاجتماع صورة تقربه من جو الاجتماعات الشعبية اكثر مما تعطيه طابع المؤتمر الثوري . فقد تحلقت حول زعماء يسار « حزب الاستقلال » الذين كانوا على رأس تنظيمات في قوة المقاومة ، وجيش التحرير ، والاتحاد المغربي للشغل ، شخصيات كعبد الهادي بوطالب ، وتهامي وزاني وأحمد بن سوده ، « الذي يعمل حاليا وزيرا وسفيرا للملك » ، وكلهم قدموا من حزب الاستقلال الديمقراطي . الى جانب عبد الله سنحاجي الذي كان يمثل الحركة الشعبية . وجميع هؤلاء كانوا يصرحون بعدائهم للالتزام الحزبي ، وللاحزاب نفسها . وعلى هذا نتحقق من أن الاتحاد الوطني كان اقرب الى التجمع منه الى الحزب ، بالمعنى الفعلي للكلمة .

ان هذه الرغبة في الوحدة كانت تمليها عوامل محددة في المعترك السياسي انذاك . اذ كان الامر يتعلق بتطويق محاولة القصر الرامية الى أن يحشد حوله ضد اليسار الناشىء « وحدة وطنية » عريضة ..

وكان من الضروري منع هذا الخصم من أن يستغل لصالحه « الرمز الوطني الغامض » .. ففي صبيحة الاستقلال كانت الامال الخائبة تتراكم ، وكان شائعا أن « الاحزاب » و « الانقسامات » هي المسؤولة عن ذلك ، وأن « الوحدة الوطنية » هي العلاج الكلي القدرة لكل أفاتنا .

واذن : هاكم الوحدة الوطنية ، ولكنها الوحدة الوطنية للقوى الشعبية . ولا بد أن نضيف ان التطلع الى افق الانتخابات — وهي الانتخابات الاولى في المغرب التي كانت تمهد لها حكومة عبد الله ابراهيم ، وكان منتظرا منها احداث تحويل للنظام الاوتوقراطي من الداخل — . هذا التطلع كان يشكل شيئا كبيرا في حسابات الاتحاد الوطني للقوى الشعبية وفي منطلقاته .

ولم تكن هيمنة دوافع الوحدة الوطنية تتجلى في تسمية الحزب الجديد فحسب ، بل كانت تتجلى بصورة واضحة للغاية في بيان الاتحاد ، الحائز ، كما هو مفروض ، على الاجماع ، ونستشهد منه بهذا التعداد المعبر : « ايها الصناعيون والشغيلة ، والمزارعون والفلاحون والتجار والطلبة » ، ويعقب ذلك فعل الايمان التالي : « ليست هناك اية تناقضات بين مصالح الطبقات المختلفة للشعب المغربي » .. واذا كانت هناك بقية من الشك حول اهداف الاتحاد ، فاننا نجد في الفقرة الاخيرة ما يجلو هذا الشك جلاءا نهائيا : « ان الاتحاد الوطني للقوى الشعبية يعمل بصورة ايجابية على بناء مغرب متآخ ، مزدهر ، وديمقراطي ، في ظل القيادة الحكيمة لجلالة محمد الخامس » .

لكن علينا أن لا ننخدع بمضمون هذه « الدعوات » ، فكل ظواهر الخلط الوطني لم تكن أكثر من محاولة تطمين ، اذ كان كل شيء يؤكد أن الحماس المهرق في هذا السيل يبقى مع ذلك موضع شبهة ، « فالافراط في استعمال هذه الكلمات ، كان اكثر مما يحتمله نبل الغاية » . ولنستعد هنا معادلة ج. لاكوتير « بن بركة هو لينين زائد ادغار فور » ، ولنقل أنه حتى هذه اللحظة ، كان ادغار فور هو الذي يشغل مقدمة المشهد . وتجاه سلوك اليسار منذ الاستقلال لم يكف القصر عن أن يبدي علامات القلق ليمارس ردود فعله تبعا لذلك مبديا في الوقت نفسه علامات العطف والتفهم .

المهدي بن بركة

وهكذا يبدو الوضع السياسي الذي عقب ذلك متشابكا . فحتى الضربات المتبادلة من كلا الخصمين كانت تختلط بمظاهر النية الحسنة ، وفصول الصراع كانت تمتزج بتنازلات واسعة ، وبالاختصار لم يكن الموقف المنشود سوى موقف ميكيافيلي .

ومن الاهمية بمكان أن نعيد رسم صورة المعارك التي مزقت المغرب في الستينات ، اذا شئنا أن نمسك في ايدينا بالتوجهات الحقيقية لزعماء الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، وبالتالي الافق الايديولوجي الذي انحصرت فيه حركة الاتحاد . وعندئذ فقط سيكون في وسعنا أن نجد العناصر الاولى للاجابة على المسألة الاساسية التي تثيرها الممارسة العملية للاتحاد خلال عشر سنوات :

ألم تنته التنازلات التي تمت لطمأنة الخصم الى تجاوز الغاية المحددة التي وضعت من أجلها والى أن تصبح سياسة الاتحاد الوطني نفسها ؟ ثم ألم تكن استراتيجية الاتحاد على الدوام عبارة عن « مسبحة » من التكتيكات المتناقضة والتي كان كل منها ، اذا اخذناه على حدة ، رائعا وعظيما ، ويحقق غرضه المحدود باللحظة ذاتها ، لكنها لاتستطيع البتة دفع المعركة الى الامام ، لانها تغدو غير مفهومة الا لحلقة الذين قاموا بتنفيذها ، فهذا المزيج من المخادعة « الاشتراكية — الراديكالية » ، والجلبة « البلانكية » الفارغة ، الذي لم يكف الاتحاد عن ادهاشنا به ، والذي ربما كان العقبة التي وقفت في طريق تحوله الى حزب ثوري ، ألم تكن جذوره التاريخية ضاربة في تجربة الستينات ؟ والازمة الحالية للاتحاد ، ألا نستطيع أن نرى فيها ظاهرة « تقوقع » ضمن ممارسات بالية ولا مجدية سببها العجز عن التحرك في مستوى متطلبات الوضع الراهن ؟

عصيان الريف

الصداقة الحميمة بين الملك والاستقلال ، لم تستطع ان تصمد أمام اختبار السلطة ، فان حدودا جديدة بدأت تتضح معالمها وترتسم داخل الحزب الوطني . والخلافات التي قامت غطت كافة المسائل الكبرى التي كانت تشغل تلك المرحلة : جلاء الجيوش الاجنبية ، تحرير الاراضي التي ما زالت قيد الاحتلال ، التطهير ، ثم نوع العلاقات مع القصر ، اي مسالة طبيعة النظام ذاته . وكان الاتفاق قد تحقق حول وضع برنامج يتضمن على وجه الخصوص انتخاب جمعية تأسيسية خلال مهلة ستة أشهر ، وحول مطلب « حكومة منسجمة » — اي استقلالية بكاملها — لتنفيذه . لكن بوادر جديدة بدأت تظهر لا نخطىء ان لمحنا فيها سمات شبه انقلابية . فان وثيقة كتبت كي تقدم الى الملك محمد الخامس كانت تدين « الطرق التي لا تتفق مع علاقات الثقة » كما تتكلم ايضا « عن ضغوط لا يمكن قبولها » .. أما بلفريج الذي كان يقود وفد المفاوضات ويفهم ردة فعل الملك ، فقد اضاف انه واصدقاؤه يتعرضون لضغوط يمارسها اتحاد الشغل والمقاومة . وفي المجلس السياسي كان رأي علال الفاسي أن القضية بسيطة جدا : « ينبغي أن نعرف من هو مع الملك ومن هو ضده » ، واقترح أن يتم الاقتراع على هذا الاساس .. ولم يكن أمام الجناح اليساري الا الانسحاب من المجلس .

هذه هي الازمة الجدية الاولى لحزب الاستقلال والتي لم تكف عن التفاقم حتى ادت للانقطاع الكامل . بينما كانت مبادرات القصر ، الذي سيكون له من الان فصاعدا حلفاء داخل الحزب ، تصب في اتجاه تصعيد الازمة . فقد عرض على بلفريج تشكيل الحكومة . وعرض اسناد وزارة الداخلية لشخص قريب من الاستقلال لكنه مقبول كليا من قبل القصر . ولم يتخل القصر البتة عن شيء من سلطته لكنه اباح لاصدقاء بلفريج أن يؤكدوا قبوله بمطلب «الحكومة المنسجمة» ، وهو المطلب الذي كان يحظى بشعبية واسعة . وثمة نقطة أخرى مهمة تتعلق بتركيب حكومة بلفريج ، فان وزارة الدفاع كانت مسندة الى شخص ينتمي كليا الى حزب الاستقلال وهو احمد اليزيدي ، الذي لم يكن يتمتع بأية سلطة على الجيش ، لان قائد الاركان لم يكن سوى ولي العهد نفسه «الحسن الثاني» . الا أن وضع وزارة الدفاع رسميا في عهدة حزب الاستقلال ، كان يبدو أمرا قد تنجم عنه فوائد في الوقت المناسب ، وكان ذلك في ايار ١٩٥٨ ، أي قبل خمسة اشهر فقط من بدء تمرد الريف الذي انفجر الى حد ما بقوة الدفع الذاتي وبدون قيادة منظمة .

الملك محمد الخامس

ينبغي أن نتوقف طويلا عند قضية الريف ، لا لان الغموض الذي يلفها لم يتبدد البتة فحسب ، بل لانها تعطي صورة كاملة عن الفوضى السياسية التي كان اليسار يحاول فيها أن يتلمس خطواته . ان مأساة الريف تستحق منا الانتباه لاننا نرى في اشكال قيامها ، ومع كل عثراتها ، اسلوبا ما في القيادة ، يجنح الى الاعتدال ، حتى حينما لم يكن هذا الاعتدال موضع تنفيذ ، هذا الاعتدال الذي يتجاهل فضائل الحقيقة ، ويجعل القادة الثوريين يعلقون شرفهم على أن يتحولوا الى رجال دولة . وهذه الظواهر التي نراها فيما بعد في انتفاضة الدار البيضاء ليست بعيدة عن الازمة الحالية التي تغمر الاتحاد الوطني للقوى الشعبية .

انفجر تمرد الريف ضد حزب الاستقلال الذي كان رمزا واداة لتسلط الفاسيين ، وعلينا أن نرى أصوله العميقة في الوجود البائس للغاية ، للفلاحين الريفيين ، والذي تفاقم بسبب حرب الاستقلال . لكن التمرد لم يكن ليبلغ المد الذي وصل اليه ، لولا الدعم والتحريض اللذين قدمهما كل اولئك الذين يضعون غاية امانيهم في تصفية حزب الاستقلال ، وعلى رأس هؤلاء القصر ، الذي بدأ مبعوثوه منذ اللحظة التي شكل فيها حزب الاستقلال « حكومته » في القيام باتصالات واسعة . ولم تتأخر الحكومة الاسبانية مطلقا عن بذل الاسلحة ، الى جانب أن بعض الاوساط القريبة من بطل ثورة الريف عبد الكريم الخطابي ، والتي لا تخلو ميولها الوطنية من عصبيات محلية ، كانت تنفر بصورة تقليدية من جحيم مشترك يجمع في خليط واحد علال الفاسي ، وبن بركة ، والسلالة الملكية العلوية . هذه الاوساط لم تستطع أن تمسك نفسها بعيدا عن مجرى الحركة ، فقد كانت هذه الحركة تعيد الى الحياة ، رغم كل شيء ، ملامح ملحمة ١٩٢١ . وبادىء ذي بدء ، لم يتخط التمرد حدودا ضيقة ، فقد قام العصاة بهجمات على مراكز الحزب ، وصفوا مسؤوليه ، ثم اتخذوا مواقعهم في الجبال ، على انهم في أي من أوقات الثورة لم يقوموا بعمليات عسكرية بالمعنى الفعلي للكلمة ، مطاليبهم كانت جد معتدلة : اقالة حكومة حزب الاستقلال ، الذي لم يعد قادرا على مواجهة الموقف ، فقد أعطى وزير الدفاع « الشجاع » اوامره للجيش بالتحرك ، لكن هذه الاوامر ذهبت في الهواء ، وساعتها لم يعد أمام بلفريج الا أن يقدم استقالته .

عرض الملك على واحد من زعماء اليسار ، عبد الله ابراهيم ، أن يؤلف الحكومة . وهكذا بعد حكومة شبه منسجمة لليمين تظهر حكومة شبه منسجمة لليسار ، حيث اسندت وزارة الداخلية الى ادريس محمدي الذي يعتبر قريبا من الجناح اليساري . ومن جهة اخرى تم الاتفاق مع الملك على تحضير الانتخابات واجلاء الجيوش الاجنبية وتنفيذ ما سيطلق عليه اسم برنامج السنوات الخمس ، بينما احيل مطلب تطهير المتعاونين الى المرحلة الثانية من الخطة ، فقد اعطيت الاسبقية للمشاريع الاقتصادية والتشريعية .

عبد الكريم الخطابي

لكن الوضع في الريف تفاقم بشكل لم يكن متوقعا ، اذ فقد القصر هيمنته ، ولقي ممثلو السلطة المركزية المصير ذاته ، ولم يعد يسمع صوت المطالبة برحيل حزب الاستقلال ، فان شعارا هو بشكل قاطع انفصالي قد احتل الواجهة .

ارتباك الحكومة كان كاملا . ورغم أن زعماء اليسار لم يكونوا يجهلون العوامل والمداخلات المختلفة التي أدت الى انفجار العصيان ، لكنهم كانوا يضعون في تقديراتهم وجوب مواجهة الاسباب العميقة ، ومعرفة الوضع الاجتماعي للفلاحين الريفيين . وبانتظار ذلك كان لا بد من القضاء على الخطر الانفصالي . وفي مواجهة هذا الموضوع اتخذوا الموقف التالي : اذا كان القمع يبدو أمرا لا مفر منه ، فعلى الملك أن يتحمل مسؤوليته . وهكذا قدم عبد الله ابراهيم للملك محمد الخامس خطة للعمل ، تتضمن أن على الملك بوصفه قائدا اعلى للجيش أن يطلق نداء لمحاربي الجبال الريفيين ، يحتوي انذارا نهائيا ، كما تتضمن الخطة المقترحة القيام بحملة من الشرح والاقناع للزعماء الريفيين ، وان لا يتم التدخل العسكري الا حين يلجأ العصاة الى اعمال عسكرية مسلحة .

تمت الموافقة على هذه الخطة ، لكن تنفيذها لم يتم بنفس الروح . فبعد الانذار مباشرة تلقى الجيش الامر بالتدخل ، وكان ذلك عقب حادث تافه . فقد اصيبت طائرة ولي العهد الهليكوبتر الذي كان يقوم بجولة استطلاعية بطلقة بندقية . وأخذ القمع العسكري صورة مذبحة وحشية برز فيها كولونيل يدعى «أوفقير» ، فقد وضع السكان تحت رحمة جنود قدمت غالبيتهم من فرق الجيش الاستعماري الفرنسي . والاسرى القليلون الذين نجوا من القتل جمعوا في ركن من الغابة ، وناداهم اوفقير واحدا واحدا ليعطيهم الامان ، وقبل أن يطلب منهم الانصراف ركضا ، لم يكن ينسى أن يخص كلا منهم بطلقة في رأسه .

معلومات تاريخية

● أيلول ١٩٥٢ :
— تظاهرات دامية في الرباط بعد مقتل فرحات حشاد ، اعتقال القادة الوطنيين ومنع الصحف من الصدور .

● ١٩٥٣ اب :
— بداية المقاومة السرية ، في ٢٠ اب : نفي الملك محمد الخامس ، في تشرين أول ، جيش التحرير يباشر عملياته في الريف ، اطلاق سراح القادة الوطنيين .

● ١٩٥٥ :
— في اب محادثات اكس لابال التي كانت بداية لعملية انتهت باستقلال المغرب .

● ١٩٥٦ :
— في ١٥ أيار تحويل الفرق التي كانت في الجيش الفرنسي « الطابور » و « الجوم » الى ما دعي بالقوات المسلحة الملكية .
— في اب حل جيش التحرير في الشمال ودمجه بالقوات المسلحة الملكية .

● في تشرين ثاني ، جمعية وطنية استشارية رئسها بن بركة .

● ١٩٥٧ :
— في شباط ، عصيان عدي اوبيهي الذي احبطه القصر والجيش الفرنسي .

● عمليات لجيش التحرير في الجنوب في الصحراء .

● ١٠ أيار ، قيام حكومة بلفريج
● تشرين أول : عصيان الريف .
● تشرين ثاني : بوعبيد ، وزير الاقتصاد ، يستقيل ويفضح « القوى الخفية » التي اعترضت طريق عمله .

● ٢٤ كانون اول ، تأليف حكومة عبد الله ابراهيم .

● ١٩٥٩ :
— ٦ ايلول ، مؤتمر تأسيسي للاتحاد الوطني للقوى الشعبية .
● تشرين أول : محاكمة الحزب الشيوعي في المغرب وحله .
● كانون أول — شباط : موجة من القمع ضد الاتحاد الوطني للقوى الشعبية بذريعة « مؤامرة ضد ولي العهد » .
● حل جيش التحرير الوطني في الجنوب .
● اضطرابات في تادلا والاطلس .
● أيار : اصلاحات اقتصادية ومالية جمدت في الغرفة الملكية .
● ٢٠ أيار : اقالة وزارة عبد الله ابراهيم .
● ايلول : اتفاق على بقاء الجيش حتى نهاية ١٩٦٣
● تشرين ثاني : الخطة الخمسية الاولى ، تتضمن نفس مشروع بوعبيد لكنها تستثني من هذا المشروع الاصلاح الزراعي .
● ٢٠ شباط : الحسن الثاني يخلف محمد الخامس .

● اب : بيان من اتحاد الطلبة المغربي يتعرض للملكية المطلقة .
● ١٩٦٢ :
● أيار : المؤتمر الثاني للاتحاد الوطني للقوى الشعبية .
● تموز : معركة تنظيمية في الاتحاد الوطني تحت شعار : « قبل ١٥ تشرين أول : خلية على الاقل في كل منطقة انتخابية ، وحلقة في كل تعاونية ريفية .
● ١٥ تشرين ثاني : محاولة اغتيال ضد المهدي بن بركة .
● ٧ كانون اول : استفتاء حول الدستور المطروح من قبل الملك .
● ١٩٦٣ :
● المؤتمر الثالث لاتحاد الشغل المغربي .

● شباط : المؤتمر الثالث للتضامن الاسيوي الافريقي حيث انتخب بن بركة سكرتيرا للعلاقات العامة ، والاتحاد الوطني عضوا في اللجنة التنفيذية ، حيث اسندت اليه نيابة الرئاسة في اللجنة المالية .

● ٢ ايار : الاتحاد يصمم على خوض المعركة الانتخابية ، ويوزع بيانا يعلن فيه « الاتحاد لا يتجه الى تحسين النظام ، ولا الى تطويره وضمان اسسه ، بل الى تدميره » .
● ٧ أيار : انتخابات لم يحصل فيها الحزب الرسمي على الاغلبية .
● ١٦ تموز : بداية موجة من القمع ضد الاتحاد عقب اتهامه « بمؤامرة » .
● تموز : المؤتمر الثامن لاتحاد الطلاب المغربي يؤيد الاتحاد الوطني ويصدر بيانا ضد الملكية .
● ١٥ تشرين اول : ازمة الحدود الجزائرية — المغربية .
● ١٩٦٤ :

● ١٤ تشرين ثاني : اصدار حكم بالاعدام في قضية المؤامرة على ١١ زعيما ومناضلا في الاتحاد ، من بينهم ثلاثة القي القبض عليهم .
● شباط — حزيران : اضرابات وتظاهرات طلابية .

● حزيران : القاء القبض على الفريق المسلح العامل في المغرب .
● تموز : مقتل شيخ العرب في الدار البيضاء .

● اب — كانون أول : للمرة الاولى يعين جنرالان ، اوفقير ومازيان ، في وزارة الداخلية والدفاع .
● الحسن الثاني يمنح العفو للمحكومين بالاعدام في قضية المؤامرة .
● تشرين اول — كانون أول : اضرابات طلابية وعمالية .

● ١٩٦٥ :
● ٤ اذار : اضراب طلاب جامعة القرويين في فاس .

● ٢٢ اذار : قرار باستبعاد الطلاب الذين جاوزت اعمارهم الـ ١٧ عاما ، اضراب من قبل اتحاد الطلبة المغربي .

● ٢٣ اذار : تظاهرات لها طابع الانتفاضات ، في الدار البيضاء ، والرباط ، وفاس ، ومراكش ، ثم قمعها من قبل الجيش .

● ٢٧ اذار : تنفيذ حكم الاعدام بـ ١٤ متهما بالاشتراك في احداث حزيران .

● ٢٩ اذار : خطاب نقد ذاتي للملك ، وعفو عام عن كل المحكومين ، لم يطبق الا جزئيا .

● ١٠ نيسان : مباحثات بوعبيد والحسن الثاني .

● أيار : مؤتمر التضامن الاسيوي — الافريقي . الاتحاد الوطني يرأس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القارات الثلاث .

● ٢٩ تشرين أول : اغتيال المهدي بن بركة في باريس . اوفقير ، وزير الداخلية ، وكذلك قائد قوى الامن ، ضالعان في الجريمة .

● ١٩٦٧ :
● حزيران : الحكم بـ ١٨ شهرا من السجن على محجوب بن صديق سكرتير اتحاد الشغل يقطع الطريق على أي تحرك بعد حرب حزيران .
● اب : عودة النقابيين الى عضوية الاتحاد وتشكيل مكتب سياسي مؤلف من بوعبيد ، وابراهيم ، وبن صديق .

● ١٩٦٩ :
● شباط : الاعلان عن مؤتمر للاتحاد في نيسان ، لم يكن له حظ في الانعقاد .
● اذار : مذكرة للاتحاد تطالب بالحريات الديمقراطية .
● اب : بيان مشترك من حزب الاستقلال والاتحاد الوطني يفضح ضغوط السلطة على الانتخابات البلدية .



تـابـع.. الجذور التاريخية لازمة الحركة التقدمية في المغرب

ولهذا بقي الفلاحون خلال عدة سنوات مضت على الاحداث ، يفضلون الموت جوعا على أن يبيعوا شيئا من محاصيلهم للثكنات المجاورة .

انقسام حزب الاستقلال

المسألة التي تطرح نفسها ، هي كيف كان اليسار يفكر طيلة هذه الاحداث ؟ لا نعرف اذا كان « زعماء اليسار » قد استحضرا كرونستادت في مخيلتهم . لقد شعروا بالغضب والمهانة ، وقد شعروا بذلك حتما وبدون أدنى شك ، لكن بين أربعة جدران ، اذ لم يعمد واحد منهم الى اظهار مشاعره والى تبيان حلقات ونتائج القضية . لقد كان القصر يهدف الى اجبار حكومة عبد الله ابراهيم على الاستقالة ليقدم الدليل للبلاد بأجمعها على عجز الاحزاب ، وليؤكد الفكرة القائلة « بأن الخلاص يتم بتحلق الامة كلها حول الملك » . فماذا كان سلوك قادة اليسار تجاه ذلك ؟ لقد تصرفوا على اساس منع الملك من تنفيذ مخططاته ، وذلك بالعمل على خلق « وضع غير قابل للتراجع » من خلال تحقيق انجازات اقتصادية « البرنامج الخماسي » .

يبقى لنا أن نقول أن القصر حقق على الاقل، وفي ضربة واحدة ، اثنين من اهدافه . فقد اضعف على التوالي اليسار واليمين بمصادمتهما بالتمرد الريفي ، وقضى على العناصر الثورية في الريف بقمع وحشي كانت الحركة الوطنية مسؤولة رسميا عنه .

ولنعد الى حزب الاستقلال . لقد أكد سقوط تجربة بلفريج موضوعات الجناح اليساري . وسمح ذلك بقيام تسوية بين الجناحين ، واتفقا على الدعوة لمؤتمر كانت هيئته التحضيرية مؤلفة في نصف اعضائها من اليسار ، والنصف الاخر من اليمين . لكن الازمة التي صعدت ثانية جعلت الانفصال هذه المرة أمرا لا مفر منه . فقد أصر علال الفاسي وجماعته على أن يتم تعيين قسم من المندوبين الى المؤتمر ، رامين بذلك الى أن يعوضوا عن هبوط تأثيرهم على تنظيمات القاعدة في الحزب . وكان التعيين هو الوسيلة الوحيدة التي تضمن لهم أن يحتفظوا بالاغلبية في المؤتمر ، بينما كانت قاعدة الانتخاب هي ، بالنسبة للجناح اليساري ، الوسيلة الوحيدة للاستحواذ على الاغلبية ، وهكذا كانت الامور تسير نحو القطيعة النهائية، وأصبح الانفصال قريبا . وبصورة سرية قام اليسار أولا بتفحص قواه ، ثم عمد الى تنظيم مؤتمرات في مختلف المقاطعات كمرحلة اولى على طريق تأسيس تحالفات مستقلة في حزب الاستقلال . وكان تأسيس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ثمرة عملية شرح للقاعدة ، توجت حركة كانت في الواقع شعبية . وقد لعب المهدي بن بركة في ذلك كله دورا من الدرجة الاولى . فبوصفه سكرتيرا للتنظيم بذل كعادته نشاطا خارقا لاقناع الفئات المعارضة للانفصال ، محالفا العناصر المتأرجحة ، ومضفيا على المجموع الانسجام والقوة ، وطاقاته الدعوية الفائقة لم تكن أكثر مما يتطلبه الموقف، في وسط لم تكن « الوحدة » فيه تعتبر شرطا سياسيا ، فقد كان نفعها أو ضررها يتجليان تبعا للمناسبات والاهداف . كذلك كان الانقسام يعتبر فيه هاجسا شيطانيا ، والزعيم يعتبر اكثر من قائد سياسي . وجهاز المقاومة الذي لم يستطع حزب الاستقلال احتواءه كان يقدم « محركات حقبة الانتقال » الحاسمة ، وصحافة الاتحاد المغربي للشغل كانت تكافح الانطباع السيء الذي تواجهه قطعا المعركة بين الاخوة وتعطي للاحداث تفسيرها الثوري .

غير أن هذا التحرك لم يكن ليغيب عن بال القصر ، فبعد ثلاثة أشهر من تأسيس الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، اوقفت صحيفته «التحرير» عن الصدور ، والقي القبض على اثنين من زعمائه : البصري ، واليوسفي . ولا ينبغي أن ننسى أن هذه الوقائع قد تمت واليسار ما زال بعد في سدة الحكم . ان المواجهة كانت محققة ، وهي لا تدخل ضمن النتيجة المصممة سلفا « رحيل حكومة عبدالله ابراهيم » ، ولا ضمن الحكم الذي صدر بعد شهرين من الغرفة الملكية والقاضي بحل الحزب الشيوعي ، ولا ضمن معركة توقيفات المقاومين ، التي قامت بعد ذلك بشهرين أيضا ، وبحجة اكتشاف « مؤامرة ضد ولي العهد » .

حل جيش التحرير

القمع الذي تم في نهايات ٥٩ ، وعلى مشارف الـ ٦٠ ، يشكل حلقة جديدة في سياسة القصر ، فقد جرؤ الملك على أن يجابه للمرة الاولى رجال المقاومة في معركة مفتوحة . وخلال ذلك احتفظت حكومة عبد الله ابراهيم ببرودة اعصابها وطالبت بتطبيق القانون . غير أن أوساط المقاومة واجهت ما حدث بردة فعل مختلفة ، ففي الدار البيضاء سقط رجال البوليس الذين شاركوا في تعذيب المقاومين المسجونين تحت طلقات الرصاص ، وقامت في اقليم مراكش محاولة لتنظيم بؤرة للعصيان ، لم تلبث أن فشلت . واضطلعت بهذه الحركة مجموعة من ثلاثة مقاومين ، لم يكن لديها الوقت الكافي لتضع مشروعها في حيز التنفيذ، ولذا حوصرت وصفيت . غير أن حركة اكثر اهمية قامت في اقليم بني ملال بقيادة اثنين من المقاومين هما تشير وبن حمو . وكي يضرب الجيش عليها ستارا من العزلة قام بحملة قمع اعمى ضد سكان وسط الاطلس ، يماثل ما قام به من قبل في الريف ، وقد تم هذا لدرجة أن المحاربين قد وصلوا خلال ثلاثة اشهر الى حالة تضوروا فيها جوعا . غير أن الجيش عندما قضى على المحاولة لم يستطع أن يعود بأكثر من سجينين هما بشير وبن حمو ، وقد عمد هذان عندما تأكدا من وقوع الهزيمة ، الى اصدار أمر بالانسحاب وتنظيم انسحاب انصارهما .. نضيف الى ذلك أن قضية بني ملال لم تعرض على المحاكم حتى عام ٦٧ ، حيث صدر حكم بالاعدام على بن حمو ، وبالاشغال الشاقة المؤبدة على بشير .

وكان محمود بن سعيد بين المقاومين المعتقلين وهو المسؤول الرئيسي عن جيش التحرير ، وكان ما زال في وسعنا الكلام عن جيش بهذا الاسم حتى شباط ١٩٦٠ . فان قسما مهما من جيش التحرير قد رفض أن يذوب في الجيش الملكي ، واستقر في الجنوب متابعا معاركه ضد الاسبان حيث حرر عددا من البلدان من بينها أية بعمران وطرفايا في اقليم افني، أو خائضا حيث تسنح له الفرصة معارك ضد الجيش الفرنسي في الجزائر .

وبهذا وجد القصر نفسه ازاء وضع شبيه بالوضع القائم في الاردن حاليا ، غير أنه كان مسوقا الى أن يظهر تأييده لهذه الخطوات، الى أن تم له سجن المسؤولين الاكثر وعيا ، فنجح في حل الفرق الاخيرة من جيش التحرير. وفي وسعنا القول أن المستوى الايديولوجي للجنود ، الذين لم تمح خرافة محمد الخامس من اذهانهم بعد يفسر لنا في خاتمة التحليل السبب الكامن وراء نجاح هذه العملية .

وكان حل جيش التحرير ، المكسب الرئيسي الذي حازه القصر من قضية « المؤامرة ضد ولي العهد » . أما فيما عقب ذلك فقد اعتمد القصر خطة التراجع . فعلى صعيد المحاكمة، سحبت القضية بسرعة لعدم توفر الادلة ، كما أن القصر ابعد الفضيحة مغتنما فرصة مرور احد الاعياد ، وامر باطلاق سراح الجميع .

اقالة حكومة عبد الله ابراهيم

هذا النصر الذي حازه الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ينبغي النظر اليه باعتدال ، فهو لا يسجل اية هزيمة واضحة للقصر . اذ يبدو أن اعتقال المقاومين الذي كان خطوة لا تخلو من الجرأة من الوجهة السياسية ، اتاح للملك أن يعامل « الخصم بشيء من الرفق » . الى جانب اننا اذا راجعنا ما تم بكامله ، وجدنا أن ردود فعل اليسار كلها لم تكن تحمل تهديدا حقيقيا له . على أن القصر وجد ، من ذات المنطق ، أن الساعة قد حانت لاقصاء اليسار عن سدة الحكم . فأقال عبد الله ابراهيم . وهنا يحق لنا الكلام عن « انقلاب في القصر» فقد تخلى محمد الخامس عن هالته « كأب للامة» وترأس بنفسه الحكومة المؤلفة من اشخاص لا انتماءات لهم . كما أن الحسن الثاني الذي سيخلفه في المستقبل قام عمليا بمهام رئيس الوزارة ، وركز جميع السلطات في يديه .


علال الفاسي

ان اقالة وزارة عبد الله ابراهيم تسجل نهاية حقبة . فقد انتهت لعبة الغميضة ، التي لو توفرت فيها لليسار كل شطارة العالم ، لما استطاع أن يحوز على الكلمة الاخيرة. وداعا للاوهام ، للتجارب ، للتسويات التي لا تنفصل عن الاختبار الصوري للسلطة . فمن الان وصاعدا سيجد الاتحاد الوطني نفسه بفعل الاشياء مدفوعا الى الثورة . حتى ولو كان عمل كهذا بعيدا عن أن يجد منبتا في فكر بعض مؤسسيه . أو سيجد نفسه على تعارض كلي مع الفكرة التي تشغل مناضليه الأكثر وعيا . وبعبارات اخرى ، كان على الاتحاد، ليحقق الامال التي بلورها مولده ، أن يتصدى في اوضاع تتزايد صعوبتها لحل القضايا العديدة ، الايديولوجية والتنظيمية .. الخ . تلك المسائل التي كانت في الحسابات التكتيكية لا تجد الا مكانا نائيا في المؤخرة . والان بعد مضي عشرة أعوام ، هل أتم الاتحاد هذه المهمات ، ألم يعمد ، على العكس ، الى تعويقها ، عاجزا بذلك عن أن يتخلى عن العادات السيئة المتضاربة التي لازمته في الستينات ؟ ترى اينبغي علينا الكلام بطيبة عن الاتحاد ؟ كما لو صار في الماضي ومات بموت بن بركة .

ازمة الاتحاد

نريد أن نؤكد توا أن هذه التساؤلات ليست صادرة عن جهة تطرح المسائل بنفس معاد.. فحتى قادة الاتحاد يقرون بعجزهم ، وليس فيهم من يستطيع أن ينفي بأن الاتحاد منذ أن تعرض للقمع في قضية المؤامرة ، في تموز عام ٦٣ ، استمر في الحياة بما تبقى من قواه ، جارا قدميه ، مشغولا بتضميد جراحاته .. رغم انه من المؤكد أن قادته — وهذه مسألة تتعلق بالشرف — ، لم ينجروا الى المحاولة الانتهازية التي كانت ستجعل حزبهم يحظى بالعفو ، فان حزب الاتحاد المصروع ، المبعثر، الضعيف ، لم يكف لحظة عن أن يبدي رفضا متعاليا . لكن الثورة هي كالحرب « ليست البتة مسألة فضيلة » ، والنقاوة الانجيلية لا توصل الى السلطة » .

اذا كنا نرد الاتهامات القائمة الموجهة للاتحاد فعلينا أن نعرف أنه كان في السنوات الاخيرة تظهر عليه علامات ضيق النفس ، ان لم تكن علامات الشلل . وهذه الحالة التي صارت اليها الامور ، لا تملك الا أن تدهشنا. فوجود الازمة وحده يبدو غريبا خاصة لهؤلاء الذين يعرفون المعارك المتعددة الجوانب ، التي خاضها الحزب، والتجارب التي لا تضاهى التي استخلصها منها . والقمع الذي تعرض له لا يلقي ضوءا كافيا على هذا الموضوع ، ففي مكنة القمع أن يؤدي الى تصعيد الروح القتالية كما أن في مكنته أن يمهد لوضع حل للقضايا المستعصية من قبل . فالاتحاد الذي لم يفقد شيئا من مكانته بين الجماهير ، والذي كان في الامس مثلا يضرب في الاوساط الثورية العربية ، سواء من الناصرية أو من البعث ، « ألم ينجح واحد من قادته أبان الحرب الباردة التي نشبت بين الحركتين في أن يلعب دور الوسيط والموفق » ، والذي يجد منفذا بين الريح الصينية والبحر السوفياتي ، ليبقي منظمة التضامن الافرواسيوي في عهدته ، والذي لعب دورا عظيما في التحضير لمؤتمر القارات الثلاث . أي بؤس غمر هذا الحزب ، حتى انه لم يحرك ساكنا حينما قامت الجماهير المغربية بانتفاضتها « ٥٦ » ، ولم يبد اية ردود فعل ازاء اغتيال احد زعمائه ، بينما اثار هذا الاغتيال العالم كله ، وحاول أن يخرج من حالة الفوضى التي وقع فيها ، والتفكك الذي لا مفر منه ازاء الخسائر المتراكمة وغياب أي نقاش في الداخل ، باللجوء الى الوحدة مع اتحاد الشغيلة المغربي ، تمت من القمة وبسرعة بالغة ، ولم تضف جديدا الى حالة الازمة ، ان لم تكن عنصرا يزيد في حالة الارتباك والشلل.

قد نلجأ الى القول، كما يتردد احيانا في أوساط اليسار المغربي ، بأن المسألة لا تتضمن اية مفارقات ، وأن الاتحاد « كحزب بورجوازي صغير » لم يفعل سوى أن يستنفد قواه الطبقية ... الخ ، ان مساوىء هذا التبرير، عدا عن أنه يختزل «التحليل الملموس» للاتحاد ، الا انه لا يقدم لهؤلاء الذين يرفضون الوضع الراهن لليسار بصيصا من الضوء يعينهم على التحرك .. فالقول بأن الاتحاد حزب بورجوازي صغير لا يوضح في الواقع شيئا . والمسألة ، اذا توصلنا الى أن البورجوازية الصغيرة وراء الموضوع، تتجسد في أن نبين بدقة ، بماذا ، بأية مواد استراتيجية وتنظيمية ، بقي الاتحاد اسيرا للايديولوجية البورجوازية الصغيرة ، وما هي عوامل التغيير التي تتطلبها النظرية ، والتجربة الثورية .

من أجل هذا ، تبقى المعرفة الدقيقة والشاملة للاتحاد امرا لا مناص منه ، ونحن اذ نقدر أن السبيل الى هذه المحاولة في هذه المقالة تقتصر على البحث السريع لمسألتين هما: مسألة التنظيم التي تتقاطع من جهة أو أخرى مع كل القضايا الاخرى للثورة في المغرب ، ومسألة العلاقات مع اتحاد الشغيلة المغربي، والتي شغلت منذ أن تمت عملية التوحيد في اب ١٩٦٧ بصورة عظيمة مناضلي الاتحاد .

أوفقير مع الملك الحسن الثاني

العلاقات مع اتحاد الشغيلة المغربي

نحن نعرف أن المركز العمالي الكبير كان جزءا فاعلا في عملية الانشقاق ، وفي تشكيل حزب الاتحاد الوطني للقوى الشعبية . واتحاد الشغل القوي بأعضائه الذين يبلغون ٦٠٠ ألف وبجهازه المؤلف بشكل رئيسي من مندوبين حرموا من مصانعهم وادارتهم من مكاسب العمل التي تحققت في وزارة عبد الله ابراهيم ، قد استطاع أن يحتفظ باستقلاليته داخل الحزب التقدمي . لكن هذا الوضع الخاص قد استحال الى كارثة حقيقية من وجهة نظر القطاعات الاخرى في حزب الاتحاد . اذ لم يعد في الامكان بعد مرور عام على تأسيس الاتحاد أن تبقى هذه الخلافات طي الكتمان . وقد وضع المؤتمر الثاني للحزب المنعقد في أيار ١٩٦٢ امامه بين مهام اخرى ، مهمة ازالة هذه العقبات . وبفعل تنازلات تحققت على صعيد القيادة ، ظهرت هذه القيادة أمام المندوبين في صورة منسجمة صافية لم تتطرق اليها الشوائب . وقد رفض بن بركة أن يزج نفسه في عملية التهدئة هذه . ففي وثيقة لم تصل الى علم المناضلين الا عام ١٩٦٥ ، « انظر الاختيار الثوري الصعب في المغرب » ، يعرض بن بركة لتجربة الحكم لليسار ويقرر « ان المعارك الدائرة في وعاء مغلق » تشكل « خطرا مميتا على الحزب » ... غير أن التفاهم الذي اعلن في مؤتمر ايار لم يدم طويلا . فمنذ حزيران ، جابه مناضلو الاتحاد الوطني الساعون الى انشاء نقابات زراعية جهاز اتحاد الشغل . واتخذ التنظيمان مواقع متغايرة من مسألة الاستفتاء على الدستور .. اذ اعلن الاتحاد الوطني مقاطعته للاستفتاء بينما تكلم اتحاد الشغل بشكل فاقع عن النضال ضد النص الملكي ، بدون أن يمد مناضليه بأي شرح دقيق . وقد أتاح مؤتمر المركز المنعقد في شباط ٦٣ الفرصة أمام محجوب بن صديق ، السكرتير العام لاتحاد الشغل ، ليصوغ موضوعات « لا سياسية » و « ترادينيونية » . « .. ما للعمال والسياسة، فهم يناضلون من اجل الخبز » ، وكان بهذا يحدد خلافاته مع الاتحاد ، الذي كان احد قيادييه ، رسميا لا أكثر . فمنذ أشهر خلت ، وصحف الاتحاد الوطني مقاطعة من قبل النقابيين ، ومناضلو الاتحاد الوطني مطرودون من النقابات . وليس في وسع شيء أن يهدىء من حالة الحرب الناشبة بين التنظيمين ، حتى ولا القمع الرهيب الذي تعرض له الاتحاد في قضية المؤامرة ، « تموز ١٩٦٣ » .

ينبغي اذن أن تكون نقاط الخلاف حادة حتى تؤدي الى هذه المجابهات التي تمزق الداخل. على أن ما يقع في حوزتنا من الشكاوى المفسرة يبدو جد ضئيل بالقياس الى اتساع الشقاق، فبفضل قاعدة السرية التي نجدها على طول تاريخ اليسار ، نجد هذه المرة أيضا أن الاسباب الحقيقية موضوعة بعناية طي الكتمان .. « فقادتنا » لم يعد بينهم اية نقطة مشتركة، وهم يضمرون لبعضهم البعض حقدا مميتا ، لكنهم يبقون في شتى الاحوال على اتفاق حول نقطة واحدة ، هي أن لا يصارحوا الجماهير بما يفرقهم « اذ ، من يعلم ؟ قد تدفعهم هذه الاسباب نفسها الى أن يجتمعوا ثانية » .

وطالما أن أحدا من الفريقين المتخاصمين لم يذع اسباب الخلاف ، فلنأخذ نحن على عاتقنا أن نكشف عن اصل النزاع ، ويبدو لنا أننا نستطيع أن نلخصها في سياسة فريق الاتحاد الوطني التي وصفت من قبل النقابيين بأنها سياسة مغامرة . واذ رأى قادة اتحاد الشغل وكذلك الرئيس الاسبق عبد الله ابراهيم نتائجها الخطيرة على مجموع الحركة ، حاولا تخفيف الخسائر بالتفلت من الانضواء المركزي . لكن علينا أن نلاحظ أن الصمت المضروب حول المسألة ، لا يتيح لنا أن نعرف اذا كانت هذه التنقيحات تخضع لحاجات يكمن وراءها مقاصد سيئة ، أو أن الامر يتعلق بتذمرات يمليها احساس حقيقي بالمسؤولية . على أننا نضيف : انه مهما تكن حالة الاسباب ، فقد كان في وسع قيادة اتحاد الشغل أن يجابه خطر المغامرة الماثل — وبصورة اكثر فعالية — لو لم ينسحب من معارك اليسار .

من الممكن أن يفسر ايضا النزاع بين الاتحاد الوطني واتحاد الشغل بعبارات تنظيمية : وجود قطاعات مستقلة « القطاع النقابي كان الاكثر شهرة ، لكنه لم يكن الوحيد » ، وغياب المقياس، والخلفية التي تسمح بتقويم الاختلافات وابقاء القاعدة بصورة دائمة خارج الصراعات الدائرة في القيادة . وكل هذا يوضح أن التحرك والحياة الداخلية للاتحاد الوطني لم تكن محكومة بالقواعد الجوهرية لحزب ثوري ، عدا أن الاوضاع السياسية التي رافقت مولد الاتحاد الوطني لم تكن تتلاءم مع مسألة ايجاد حلول لمثل هذا النوع من القضايا « التي لم تكن حتى تطرحها » ، فالمسألة الضاغطة في الاتحاد كانت العمل بأكبر قدر ممكن من السرعة على تجميع « القوى الشعبية » ، وبعد ذلك سيتوافر الوقت لازالة الحدود القائمة بين هذه القوى ، ولاستخلاص « طليعة ثورية » منها ، تكون الاداة القادرة في آن واحد على تدمير الدولة الحالية ، واقامة مجتمع جديد مكانها .

لكننا نتساءل اليوم ، هل تم هذا العمل ؟ واذا كان الحزب الثوري لا يقوم بين عشية وضحاها ، فان علينا أن نجعل السؤال اكثر دقة ، فنتساءل : لاية درجة نستطيع أن نتبين في السنين العشر التي مضت على قيام الاتحاد الوطني ، ارهاصات وبشائر واعدة بمثل هذا الحزب ؟ لكننا للاسف لا نستطيع أن نرد بالايجاب .

فعلى صعيد التنظيم لم يستطع الاتحاد أن يتفلت البتة من البراغماتية ، واذا تابعنا معاركه التنظيمية عام ٦٢ ، و ٦٥ تحققنا أن هذه المعارك قد دارت بمفاهيم بدائية، اذ كانت القيمة المطلقة تعطى للرقم ، والخلافات الداخلية تستمد من النزاعات الشخصية ، وتشكيل الكوادر اذا لم يكن قيد الاهمال ، اقتصر على تعليم فظ ، من مصادر واحدة ، حول التنمية الاقتصادية أو الاشتراكية، بصورة لا تؤدي في المدى البعيد ، الا الى افراز ايديولوجيات مسيطرة .

وحتى حين كان يوجد نص مكرس من حيث المبدأ لتوجيه النشاط التنظيمي « لماموار ١٩٦٥» فمن السذاجة الاعتقاد بانها تلعب أي دور في تحريك الحزب ، فهنا « افكار » صحيحة ولا شك . ولكن ليس في وسعها ، كما يعلم الجميع أن تفعل في الواقع ، ونتيجة ذلك كله ، تجلى في بقاء الاتحاد تنظيما محصورا ضمن حدود النموذج الانتخابي .

هالة المقاومة

السلطة الملكية لا تتوافق والانتخابات ، صحف الحزب ممنوعة ، والبوليس يعتقل بانتظام المناضلين الذين يجرؤون على فتح بيت حزبي ، لكن كل هذا لم يدع احدا الى أن يغير شكل التنظيم ، الذي كان يفتقر الى أي تطابق مع الواقع . كيف يمكننا أن نفسر هذا الوضع وكيف تسنى لمناضلين كانوا يضعون الواقعية فوق كل شيء ، ولا مجال للشك في اخلاصهم ، الذي اعطى اثناء القمع امثلة لا تدحض ، كيف تسنى لهؤلاء أن يأخذوا اوضاعا مثالية خالصة .

يفك اللغز في نظرنا ، بمجرد أن نلقي بالا لما يدعى « خرافة المقاومة » ، فليس في الامكان التكيف مع خيبات الامل التي صار اليها التنظيم الحالي ، وازمة الحزب بشكل عام ، لولا انتظار الخلاص الممثل في قدوم المقاومين ، ورصد حركتهم الخفية ، الحقيقية او المتخيلة . ودليلنا على ذلك الامال الباهرة التي لم تقتصر على الاوساط الشعبية صيف ١٩٦٤ ، حين دارت ملحمة شيخ العرب. «(١)»

لكن « الاساطير » لم تكن لها الحياة القاسية التي تعيشت عليها . ولنقل مباشرة أن كل رجال المقاومة لم يضعوا حدا لمحاولة استثمار ماضيهم ، مع ان بعضهم ، وهم ليسوا ندرة، قد عمدوا الى التشهير بالطرائق التي سلكوها اثناء المقاومة ، وهؤلاء انفسهم قد اتخذوا ازاء الازمة الحالية للاتحاد الوطني ، مواقف تتعارض بشكل جذري مع المفاهيم الحالية من الناحية الاستراتيجية والتنظيمية ، والتي هي بدون شك المنابع العميقة للخرافة ، والتصوف.

ان « خرافة المقاومة » لا يمكن تصورها كقضية محض سيكولوجية ، اذ انها تتعلق في الواقع باستراتيجية الثورة في المغرب ، فهذه الثورة بقيت دوما اسيرة التجربة الوطنية المغربية ، حيث يجد العمل المسلح من النموذج البلانكي جزءه المكمل في « الحضور التكنيكي» لباحثين موهوبين . فهنا يمحي لينين أمام تاراس بولبا ، وهذا الاخير لا يستطيع أن يتخطى ادغار فور ، ومن المحزن ان البلانكية التي كان في وسعها بشكل قاطع أن تبدي بعض الفعالية، في الصراع ضد الاجنبي ، تضحي مجردة من القوى حينما يتعلق الامر بمجابهة مهام الثورة الديمقراطية والاشتراكية . وفوق ذلك ، تخلق الفوضى التي لا تقود الى الثورات ..

لكننا لا نستطيع أن نعمم بسهولة هذه الحقائق ، التي هي الى حد ما جوهرية ، فان عوائق عاطفية ستواجهنا توا . بلانكية أو غيرها . يردد كثيرون : هو ذا رجال يقاتلون العدو « فعلا » ويتعرضون دوما لملاحقته المستمرة ، افلا يجدر بنا أن نحتفظ لهم في أعماقنا بالعطف والتقدير . وحتى لو كنا على بصيرة من حقيقة نشاطهم فليس في وسعنا أن نكشف الستار عنه دون أن نتعرض للاتهام التقليدي والفعال دائما : انت تردد ما يقوله العدو وتعاونه ؟.. ولا ننسى أن نقول أن البلانكية والانقلابية ، كما يتضح من المثل الذي تقدمه بلدان عربية اخرى، سرعان ما تمتص الثورة بفعل نزعة مثقفة غامضة تريد أن تعبر عن تمايزها الخاص .

وقد كان البلاشفة بحاجة الى « صلابتهم » الشهيرة ليخلصوا الحركة العمالية الروسية من هذه التأثرات .

الى ماذا سيتوصل اليسار المغربي ؟ بدون أن نقلد الانبياء لا بد لنا من تبيان أن هناك بضعة دلائل تشدنا الى التفاؤل . فهناك أولا واقع أن هذه التساؤلات التي حاولنا أن نشرحها هنا ، تشغل مناضلي الاتحاد ، فالعوائق العقلية « كاحترام أسرار الحزب » وأن لا نكشف جانبنا أمام العدو ، هذه العوائق التي منعت حتى وقتنا الحاضر التنظيم من مناقشة هذه المسائل ، كما أنها منعته من أن يتخذ أوضاعا ثورية بشكل منتظم ، بدأت شيئا فشيئا في التراجع ، وبدأ شعار رئيسي يشق طريقه الى الظهور : الدعوة الى حلبة نقاش حرة حول التجربة الكاملة للحزب ، وهذه هي الوسيلة الوحيدة للخروج من الازمة ، هذه الدعوة لا يرفعها هذا القطاع أو ذاك من انحزب ، ولكن يقوم بحملها أيضا مقاومون تخلوا عن البلانكية والعفوية حين بانت لهم الاسباب ، وطلاب توصلوا الى ذات النتائج بفضل المعرفة النظرية ، وهذا هو ما ليس جديدا بالاهمال في حزب لا تقف وطنية العشيرة عقبة في طريق تحويله .

اختار مهدي بن بركة لمجموعة من كتاباته التي تدور بدقة حول ولادة حزب الاتحاد الوطني هذا العنوان « اختيار ثوري صعب في المغرب » ، أليس من الاصح أن نتكلم عن اختيار صعب على طريق الثورة ، اختيار صعب ينتظر من يؤديه ، وبدون هذا ، سنقول في نهاية عقد من السنين حين نذكر الاتحاد ، وليس بدون حزن ، أن هذا الحزب كان له مستقبل كبير خلفه وراءه .

حميد برموك ●●

١ — مقاوم قديم حكم بالاعدام في قضية المؤامرة « ٦٣ » ونجح في القيام بعدة عمليات مشهودة ضد البوليس في تموز ١٩٦٤ ، حوصر بعدها وقتل في الدار البيضاء .


عبد الله ابراهيم

المحجوب بن صديق



رسائل

نداء من المحامية «لافي فيرون»

عضو لجنة الدفاع عن بن بللا والمعتقلين التقدميين في الجزائر

بعد خمسة اعوام قضاها في السجون الفرنسية ، لم يتمالك احمد بن بللا نفسه وهو يصعد للطائرة المسافرة من تونس من الصياح ثلاثا : أنا عربي . أنا عربي . أنا عربي . والاهمية التي كانت لهذا الانتماء في نظره كانت تعلو على اهمية أي انتماء اخر ، حتى انتماؤه الجزائري . وقد برهن بن بللا على عمق هذه العروبة حينما كان الاول بين رؤساء الدول الذي جرؤ على أن يرفع شعارا صار فيما بعد شائعا، وهو شعار دعوة جميع الفلسطينيين ، لينظموا في حرب التحرير الوطنية .

احساسه على الصعيد العام والخاص بالكرامة المهدورة كان يورث فيه احقادا باطنة .

وهذا الاحساس بالكرامة المهدورة المجسدة في الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني كان يعبر عن أكثر من تضامن مع المظلومين فيكفاحهم من أجل نيل حقوقهم . اذ أنه يعود الى شعوره بالانتماء الى شعب ما زال قسم منه بعد مقهورا مضطهدا .

انني الجأ اليوم الى أن أذكر في صحيفة عربية بالوضع الذي يعيشه بن بللا وتقدميون اخرون جزائريون ، لانني شهدت في نيسان عام ١٩٦٢ الاستقبال العارم الذي اظهره الشرق الاوسط للسجين اللامع غب خروجه من السجن . ان الاعتقاد بأن حماس الشعب العربي حماس لا مستقبل له يهين هذا الشعب ، ولا يتناسب مع ما نعرفه من أن الجماهير العربية قد تجاوزت حكامها في وعيها للروابط التي تشدها الى جماهير الفلسطينيين، هذا الوعي بالانتماء الى امة يسقط هزائمها وابطالها في مصير واحد .

ما الذي جرى لرجال هم بعد أن حاربوا من أجل تحرير وطنهم من الاحتلال الاجنبي ، استمروا في النضال من اجل تحقيق تطلعات الشعب الجزائري في الديمقراطية والاشتراكية .

هؤلاء الرجال قد سقطوا تحت اضطهاد السلطة ، وحتى حقهم في أن يلقوا عناية طبية ليس حقا مضمونا لهم .

الرئيس بن بللا الذي يعاني من الام عدة ، لم يسمح له بأن يتلقى علاج البروفسور اولاتزول الذي ابدى استعداده للانتقال من مدريد الى الجزائر للقيام بالاشراف الدقيق على صحته، وقد أصرت السلطة الجزائرية على هذا الموقف رغم خطوات متأخرة تجلت في نداء من الصليب الاحمر العالمي وبرقيات أرسلت الى رؤساء الدول المجتمعين في الرباط وفي المؤتمر الاسلامي وفي مؤتمر القمة .

بالاضافة الى ذلك ، وضع الشقيق الوحيد للرئيس ، واسمه محمد بن بللا ، في السجن الحربي بوهران ، منذ أكثر من ثمانية عشر شهرا ، وذلك بعد ان تأكد أن العائلة لن تحتج ، ولم يكن لهذا اي اتصال بمدعي عام أو بأي محامي . ومنذ فترة قصيرة سمح لزوجته الشابة برؤيته مرة في الشهر ، لمدة ربع ساعة ، من وراء القضبان الحديدية .. (ولكي تفعل ذلك كل مرة تسافر مسافة الف كلم) ..

أما الوزراء رفاق بن بللا فقد طلبوا للاقامة في اماكن بعيدة ومنعزلة عن الحياة العادية دون أي سبب حقيقي . وكذلك هناك اخرون وضعهم الان اكثر دراماتيكية لاسباب صحية ومناخية .

وحسين زهوان المصاب بأمراض معوية مستعصية ، يلاقي مصاعب كثيرة في «ادرار» من اجل التغذية والمعالجة الضرورية له . كذلك فانه لا يملك اية موارد للسكن فيالفندق. والان يسكن عند احد الفلاحين حيث لا يوجد ماء (في ثمانية اشهر من ١٢ الحرارة تصل الى ٤٥ درجة في الظل) ، ولا يوجد كهرباء ، (ولذلك فهو مجبر على العمل على ضوء الشمعة) .

في تيمومون ، حيث التموين جد سيء ، وحيث لا يوجد فندق يقيم محمد حربي الذي يعاني من تلف في الكلوة ، والذي هو مهدد بالموت، ولا نشك في أنه لن يكون في طاقته أن يتحمل ما سيجره عليه الفصل الحار القادم في هذه المغارة .

ماذا علينا أن نفعل لانقاذ هؤلاء الرجال ؟؟

في الجزائر ، يخضع السجناء السياسيون لمزاج السلطة ، فليست هنا آية امكانية في اللجوء الى القانون أو حقوق الانسان ، فرغم أن هذه الحقوق مكرسة في الدستور ، لا تحظى بالتطبيق .

من قبل ، احتجت شخصيات سياسية من مختلف البلدان ، كما احتجت عدة تنظيمات عالمية حقوقية ، في روما وبروكسل ، ضد هذا الامتهان للمساواة والضمانات الممنوحة للكائن الانساني في كل البلاد المتحضرة .

في مؤتمر أكرا ابدت البلدان الافريقية المجتمعة اهتمامها بما يجري للرئيس بن بللا وقد قام الوزير بوتفليقة — من اجل أن يحول دون طرح هذه المسألة على صعيد واسع — بوعد رؤساء الدول الافريقية بزيارة بن بللا ، غير أن هذا الوعد لم يتحقق .

في عام ١٩٦٧ وجه حوالي ٥٠ نائبا عماليا اقتراحا يقضي باعطاء امر الى المندوب البريطاني في لجنة حقوق الانسان ، التي عقدت اجتماعها في جنيف ، بأن يعيد طرح المسألة المتعلقة بمصير بن بللا الرئيس الاول للجمهورية الجزائرية .

أليست تظاهرات الاحتجاج هذه هي التيتبقي بن بللا بعد على قيد الحياة ؟

اذا كان الاجانب قد رأوا أن من واجبهم أن يحتجوا على الوضع الذي صار اليه بن بللا باسم احترامحقوق الانسان ، فان على العرب الذين تصل اليهم هذه المعلومات ، أن لا يبدو جاحدين لهؤلاء الرجال الذين خاضوا في سبيلهم معركة التحرير ، والذين سعوا الى تحقيق مستقبل عادل . وبدأوا في ذلك ، من أجل اخوانهم .

المحامية «لافيفيرون» عضو لجنة الدفاع عن بن بللا والمعتقلين التقدميين في الجزائر .

تصحيح من جان بيير فينو

تحيات طيبة وبعد

أشكركم على ترجمة المقالة التي نشرتها في فرنسا حول الثورة في ظفار، ويوجد لسوء الحظ اخطاء في الترجمة وخاصة في التسميات الجغرافية وأرجو منكم نشر التوضيحات والتصحيحات التالية في العدد المقبل :

١ — ليس السلطان ، ولكن الامام غالب بن علي المضائي «الهندي» الذي أعلن استقلال عمان في حزيران ١٩٥٥.

٢ — الثورة الثانية في الجبل الاخضر وقعت في صيف ١٩٥٧ لا في ١٩٦٧ .

٣ — يوجد في نهاية المقالة خطأ خطير في الترجمة من شأنه أن يثير غضب الرفاق في الجبهة الشعبية الذينيقرأون الحرية في ظفار «الاطباء والمرضات يرتكبون اخطاء شنيعة» والجملة الفرنسية هي :

«الاطباء والمرضون قليلون جدا» ، لذلك يجب نقل المصابين بأمراض خطيرة أو الجرحى الى الجنوب اليمني .

٤ — ان لجنتنا ليست مسؤولة عن الاشاعات غير الصحيحة في فرنسا حول «الاعتقال» المزعوم لوفد الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل اثناء زيارته في سوريا وبالعكس ترحب لجنتنا بالموقف الجديد المبدئي الشريف الذي تتخذه الجمهورية العربيةالسورية تجاه النضال المسلح الباسل في ظفار بقيادة الجبهة الشعبية ترحيبا حارا ، وترجو أن يتطور هذا الموقف الى دعم مادي ومعنوي مستمر .

باريس في ٢٦ — ١ — ٧٠

جان بيير فينو

سكرتير لجنة التضامن مع الثورة اليمنية والحركات التحررية في الجزيرة العربية

مقررات المؤتمر التأسيسي الأول

لاتحاد الطلبة الاردني في ايطاليا

بتاريخ ٢—١١—٦٩ عقدالمؤتمر التأسيسي الاول لاتحاد الطلبة الاردني في ايطاليا« بيروجا » وقد تلاه ثلاث مؤتمرات عامة تكميلية ، وبعدنقاش مستفيض خرج المؤتمر بالقرارات التالية :

١ — تشكيل اتحاد الطلبة الاردني كتنظيم طلابي نقابي غير تابع لاي تنظيم سياسي يعمل على رفع المستوى النقابي والوعي السياسي بين صفوف اعضائه وبين مجموع الطلبة العرب في ايطاليا ، ويناضل من أجل القضايا العربية والعالمية التحررية ويتعاون مع مجموع الفئات التقدمية التي تساند نضال الشعوب في العالم بشكل عام ونضال الشعب العربي بشكل خاص .

٢ — حول الوضع الطلابي العربي في ايطاليا :

لما كانت رابطة الطلبة العرب في بيروجا عبارة عن لقاء عدد من الطلبة العرب الرجعيين والمتمثلة اصلا بقيادة الوجوه التقليدية ذوي النزعة العشائرية والمرتبطة بالمواقف الرجعية والانتهازية لبعض الحكومات العربية الرجعية والبورجوازية مما ساعد على تحويل الرابطة من تنظيم طلابي الى تنظيم عشائري عشوائي رجعي وتحويلها الى مجرد مقهى ترفيهي ومنتدى رجعي . ولما كانت عملية الاصلاح من الداخل عملية مستعصية كليا اذا ما أخذ بعينالاعتبار الذهنية الرجعية المسيطرة ، مما أدى الىعملية فرز واسعة بين صفوف الطلبة العرب وتشكيل جبهة الطلاب العرب التقدمية .. ولقد انخرط في صفوف تلك الجبهة مجموع الطلبة الاردنيين ذوو الافق التقدمي ، ولما كانت الجبهة تفتقر الى الظروف الموضوعية لقيامها فقد أدى ذلك الى تجميدها من قبل مجموع الاعضاء المؤسسين . تلك هي الظروف التي حملت الطلبة الاردنيين العمل على عقد مؤتمر تأسيسي للطلبة الاردنيين والخروج بتنظيم (اتحاد الطلبة الاردني) تحت ايديولوجية الفئات التقدمية .

٣ — حول الوضع الطلابي الاردني في العالم :

تعاني الحركة الطلابية الاردنية في الوطن والعالم من تشتيت وتقسيم لا شبيه له وهذا يعود اصلا الى عدم وجود تنظيم طلابي موحد داخل الوطن نظرا لعمليات المتابعة والاضطهاد من قبيل جهاز القمع والمخابرات الاردنية في عمان مما جعل كل فئة من الطلبة الاردنيين تنفرد بتنظيم طلابي أشبه بالتنظيمات السرية ، ولهذا فان اتحاد الطلبة الاردني في ايطاليا يطرح الصيغة التالية كمشروع لوحدة الطلبة الاردنيين :

أ — يجتمع مندوبون عن كافة التنظيمات الطلابية الاردنية في خارج الوطن حيث يتم في هذا الاجتماع المبدئي اتفاق مبدئي على الخطوط العريضة لطبيعة التنظيم ومن ثم يتم تحديد مكان وزمان الاجتماع الاخر الموسع يحضره مندوبون بنسب عددية يتفق عليها ، وفي الاجتماع الموسع يتم وضع الدستور العام ويحدد مركز التنظيم بعد دراسة مستفيضة .

ب — يقوم هذا التنظيم بدعوة اطراف الحركة الطلابية الاردنية في الوطن الى اجتماع تناقش فيه عملية توحيد تلك الاطراف وفي حالة استجابة تلك التنظيمات تعتبر عضوا في اتحاد عام .

و — يكون مركز التنظيم خارج الوطن طالما ان العمل الطلابي فيالداخل يعاني الاضطهاد.

ان اتحاد الطلبة الاردني اذ يرفع شعار وحدة الطلبة الاردنيين من أجل وحدة الطلبة العرب ، يهيب بكل التنظيمات الاردنية الالتحام بايجابية لخلق التنظيم الموحد الديمقراطي التقدمي من أجل خدمة القضايا الطلابية الاردنية والقضايا التحررية العربية والعالمية.

٤ — حول الوضع في الوطن العربي :

ان طبيعة الحكم في الاردن لا يختلف بكثير عن بعض شقيقاته في انوطن العربي كنظام اقطاعي عشائري ، ولما كانت الانظمة العشائرية الاقطاعية في بعض الاقطار العربية والانظمة العشائرية الرأسمالية — السعودية ، الكويت — لا يمكن بأي حال من الاحوال ان تعمل من أجل مجموع الطبقة العاملة وانما تخضع اصلا لمصالح الامبريالية العالمية لتعيش على بقايا موائدها ..

ولما كانت الطبقة البورجوازية الصغيرة طبقة انانية لا يمكن ان تتخلى عن مصالحها الطبقية فان فيها الخطر الاكبر بتضليلها الواعي والمدروس لجموع الجماهير الكادحة عن طريق اصلاحات سطحية لا تخدم الا الطبقة البورجوازية نفسها . وكانت الحصلة النهائية لكل البرامج التي طرحتها الانظمة العربية هي هزيمة حزيران والتي اثبتت فشل تلك الانظمة بشكل قاطع وانطلاقا مما سبق فان الاتحاد يؤمن بما يلي :

أ — ان عملية تراكم الاصلاحات لا ولن تخدم الوطن العربي مهما كانت نوعية تلك الاصلاحات وبالتالي فان السبيل الوحيد هو قيام حكومات وطنية ديمقراطية ثورية نابعة من قيام جبهة تقدمية ثورية واسعة تحت طليعة الطبقة العاملة ، من مهامها الرئيسية تحقيق الثورة الاشتراكية ذات المفهوم العلمي.

ب — ان تحقيق الثورة الاشتراكية لن يتم الا بتحالف قوى الجماهير الكادحة واسقاط القيادات الاقطاعية العشائرية والبورجوازية لتحقيق مهام الثورة الديمقراطية .

ج — ان فضح وتعرية الاتجاهات الاصلاحية اليمينية للدول التي تقف على رأسها مجموعة من الطبقات البورجوازية الصغيرة لتساهم مساهمة فعالة في العملعلى خلق المناخ الثوري من أجل قيام الثورة الاشتراكية .

د — ان طرح الوحدة العربية بمفهومها الحالي لهو اكبر تضليل لمجموع الجماهير العربية .. ولن تخلق الوحدة العربية في الحقيقة الا بقيام حكومات وطنية ثورية تعملعلى تحقيق الثورة الاشتراكية في كل قطر عربي على حدة والتي من شأنها أن تهيىء المناخ الوحدوي الحقيقي بين صفوف الشعب العامل .

٥ — حول الثورة الفلسطينية :

أ — ان حرب التحرير الشعبية وخلق فيتنام جديدة في الوطن العربي هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين واقامة دولة فلسطينية ديموقراطية .

ب — نرى في الثورة الفلسطينية النواة الحقيقية للثورة العربية لتحرير الوطن العربي من الامبريالية العالمية والقضاء النهائي على الرجعية العربية ، والبؤرة الاساسية لخلق المواطن العربي الجديد .

ج — نرى في ربط الثورة الفلسطينيةبالثورة العالمية مد ثوري للثورة الفلسطينية ذاتها .

د — ان طرح شعار عدم التدخل في الدول العربية بدون تحديد يتيح المجال امام الرجعية العربية ضرب الثورة الفلسطينية واتخاذ الاعذار والمبررات لذلك ، ونؤكد على ضرورة التفا فالجماهير حول الثورة . ونطالب بضرورة وحدة المقاتلين على أرض المعركة ونؤكد دعمنا للعمل الفدائي ككل ومناصرة الجانب المتقدم فكريا متمثلا بالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين .

٦ — حول الوضع في العراق :

ان الثورة في شمال العراق هي جزء من الثورة العربية من أجل قيام حكومة ثورية ديمقراطية ذات مفهوم اشتراكي تكفل للشعب الكردي حقوقه القومية ضمن وحدة التراب العراقي .

٧ — حول الوضع في الجنوب العربي :

نؤكد دعمنا للحركة التحررية في الجنوب العربي ممثلا بالجبهة الشعبية لتحرير الجنوب — ظفار ، للقضاء على الامبريالية الانجلو — أميركية والرجعية العربية ممثلة باتحاد جنوب الخليج والغزو الامبريالي ممثلا بالحكم الرجعي في ايران ، ونطالب بضرورة دعم الجبهة الشعبية ماديا ومعنويا من قبل الفئات التقدمية ودعمها كذلك في المجال الاعلامي من قبل وسائل الاعلام العربي لتوضيح الوضع في الجنوب ونشرهعلى الصعيد الشعبي في الوطن العربي وعلى الصعيد العالمي ونؤكد على ضرورة الربط بين الثورة الفلسطينية وثورة ظفار .

٨ — حول الوضع في العالم :

أ — نؤكد دعمنا للثورة الفيتنامية وتقديرنا العميق للشعب الفيتنامي البطل .

ب — نؤكد دعمنا وتفاعلنا مع الثورات التحررية في أميركا اللاتينية وافريقيا واسيا.

د — نؤكد تقديرنا العميق للشعوب فيالدول الاشتراكية لدعمها الاكيد للشعب العربي في نضاله ضد الامبريالية العالمية ودعمها للحركات التحررية في العالم .

د — نستنكر حكم الاقلية العنصرية فيروديسيا ونستنكر الموقف المتخاذل الذي تقفه الحكومة البريطانية .

هـ — نستنكر الموقف المتخاذل للحكومة الرومانية من القضايا العربية التحررية .

و — ان القضاء على التمييز العنصري في الولايات المتحدة لا يتم الا بالقضاء الكامل على النظام الرأسمالي في اميركا وقيام الدولة الاشتراكية .

ان الاصلاحات السطحية لا يمكن أن تخدم مجموع الدول النامية والمطالبة باصلاحات جزئية في الدول العربية كبعضعمليات التأميم والتأمين الصحي والاجتماعي والتوسع في الجامعات .. الخ ، انما يخدم بالتالي برامج واهداف الحكومات القائمة التي تعمل من أجل مصالحها الطبقية وبالتالي فان الحل الوحيد والحتمي هو بالثورة على مجموع الانظمة الرجعيةوالبورجوازية القائمة التي تعمل من أجل مصالحها الطبقية وبالتالي فان الحل الوحيد والحتمي هو بالثورة على مجموع الانظمة الرجعية والبورجوازية القائمة لخلق المجتمع الاشتراكي والتعايش السلمي مع الدول الرأسمالية والامبريالية وسياسةعدم الانحياز لا يخدم بالتالي الا الامبريالية نفسها .

فثورة على الرجعية العربية ..

ثورة على الرأسمالية العالمية ..

ثورة على الصهيونية .

عاش تلاحم القوى الثورية المقاتلة في العالم

عاش التنظيم الطلابي التقدمي الموحد

عاشت الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية .

اتحاد الطلبة الاردني
اوروبا — فرع ايطاليا
« بيروجا »

تتمة تقرير من طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين

في مطلع العام الجامعي الحالي كانت تعكس تدركا من جانبها ، مكشوفا هذه المرة ، لتنفيذ خطتها في الجامعة اللبنانية متناولة كافة المراحل : من الانتساب الى مصير الخريجين مرورا بفترة الدراسة . واذا كانت هذه الاجراءات قد برزت في كليات محددة الا أنها مرشحة في حال نجاحها الى أن تعم جميع كليات الجامعة .

وضمن هذا الافق تتضح خطوط سير الدولة وتدابيرها المختلفة ، فهي تتجه نحو فرض شروط قاسية للانتساب الى الجامعة بقصد حرمان القسم الاكبر من الطلاب من فرص الدراسة ، وهي اثناء الدراسة تقوم باقتلاع كل ما من شأنه أن يشكل عائقا أمام فعالية التدابير التي تتخذها تنفيذا للخطة نفسها ، وهي تتوجه نحو مزيد من التعقيدات تنصبها في وجه الخريجين . وهكذا تبدو المسائل الثلاث المطروحة مترابطة فيما بينها تكمل بعضها بعضا .

ان هذا الاسترسال في توضيح مضمون المسائل التي شكلت اسبابا مباشرة للتحرك الطلابي الاخير ، هدفه القاء الضوء على طبيعة الفرصة التي كانت مفتوحة أمام الحركة الطلابية لشن نضال يصيب خطة الدولة التعليمية في صميمها .

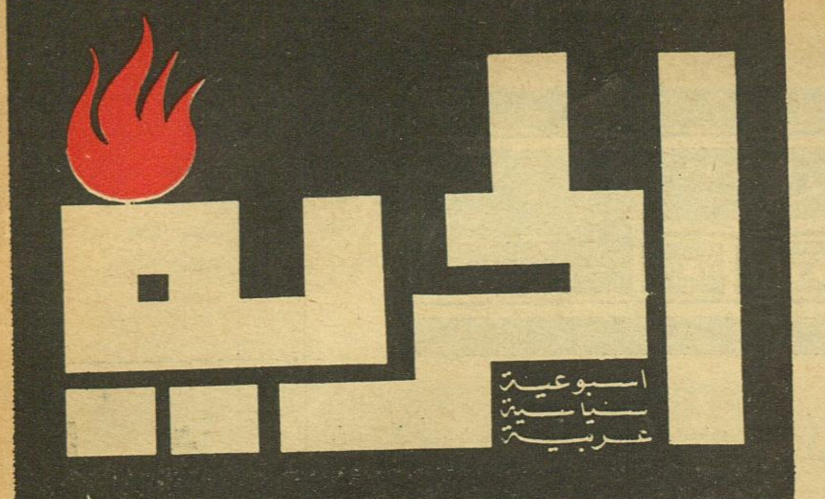
فالتحرك باتجاه الغاء مرسوم المعادلات كان يعني ضرب الشروط القاسية التي تحيط بها الدولة عملية الانتساب الى الجامعة والعمل على زيادة منح كلية التربية والابقاء على تمركز طلابها كان يعني التصدي ، موضوعيا ، لخطة الدولة التعليمية بمزيد من الطلاب المتفرغين للدراسة ، نحو تعميم هذا النموذج فيما بعد على كليات الجامعة اللبنانية الاخرى عبر تأمين المطاعم والمساكن الجامعية وقاعات المطالعة والمكتبات ، وذلك كله من شأنه تعطيل قدرة الدولة على ممارسة التدابير التي تستهدف التخلص من القسم الاكبر من الطلاب خلال سني الدراسة . ورفض سنتي الكفاءة الجديدتين في دراسة الحقوق كانيعني التصدي لكسر الاحتكار الذي تمارسه قلة من المحامين ، نحو العمل مستقبلا على طرحمشكلة خريجي الجامعة اللبنانية .

ان تحرك طلاب الجامعة اللبنانية في ظل المطالب التي بدأ حولها الاضراب ، كان يشكل بطبيعته تصديا مباشرا لخطة الدولة التعليمية في مواقع حساسة منها . وذلك يضعنا مباشرة أمام التساؤل التالي : هل كانت الاشكالوالاساليب التي اتخذها هذا التحرك بمستوى المعركة التي فتحها ؟ أم أنه أتى يكرس ممارسات سابقة اتقن النظام مواجهتها بتنازلات جزئية تتيح له القدرة على معاودة خطته فيما بعد ؟ وما هي الظروف الموضوعية والذاتية التي كان تحرك الطلاب في الجامعة اللبنانية انعكاسا مباشرا لها ؟

ان الاجابة علىهذه الاسئلة تفترض تحليل تطور حركة الاضراب في ظل أدوار ومواقف القوى السياسية الطلابية المختلفة : القيادات اليمينية، اليسار الاصلاحي واليسار الجديد . وعبر هذا التحليل يمكن استخراج النتائج والدروس من حركة الاضراب الاخيرة .

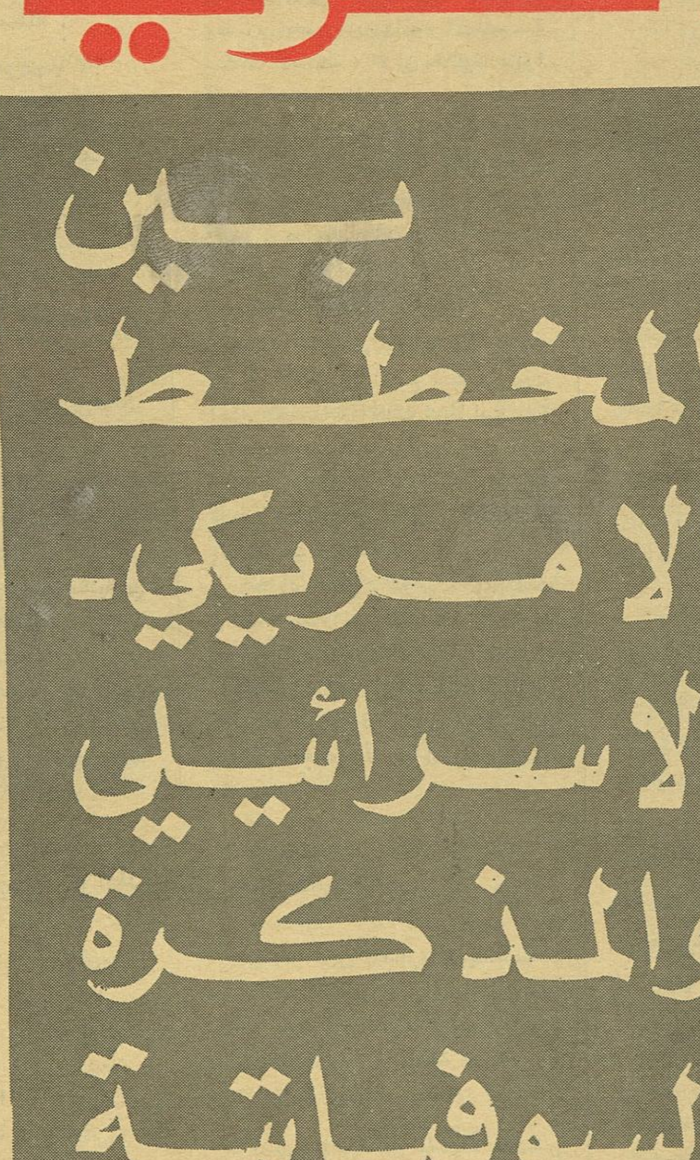
« التتمة في العدد القادم »

طلاب منظمة الاشتراكيين اللبنانيين



مواقف وادوار القوى السياسية الطلابية في حركة اضراب الجامعة اللبنانية الاخير

بيروت ● الاثنين ٩-٢-١٩٧٠ ● العدد ٥٠١ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ● AL - Hourriah - No 501 ● 9 - 2 - 1970 ● Beyrouth

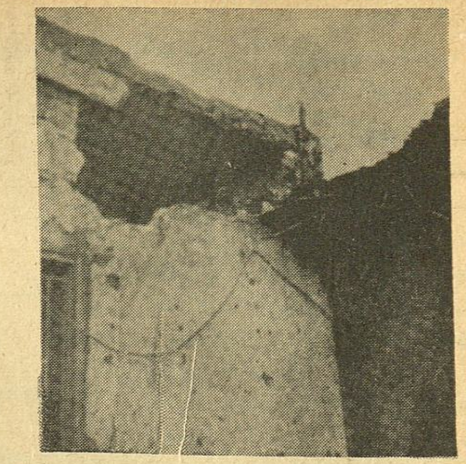



المأزق العربي

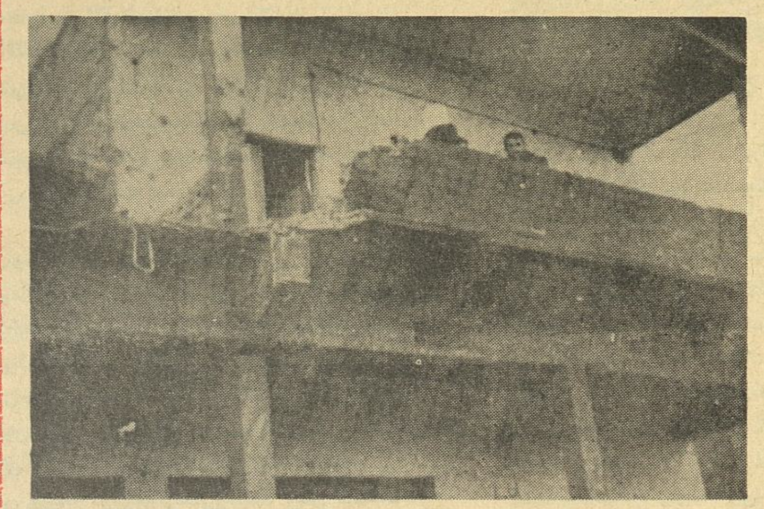
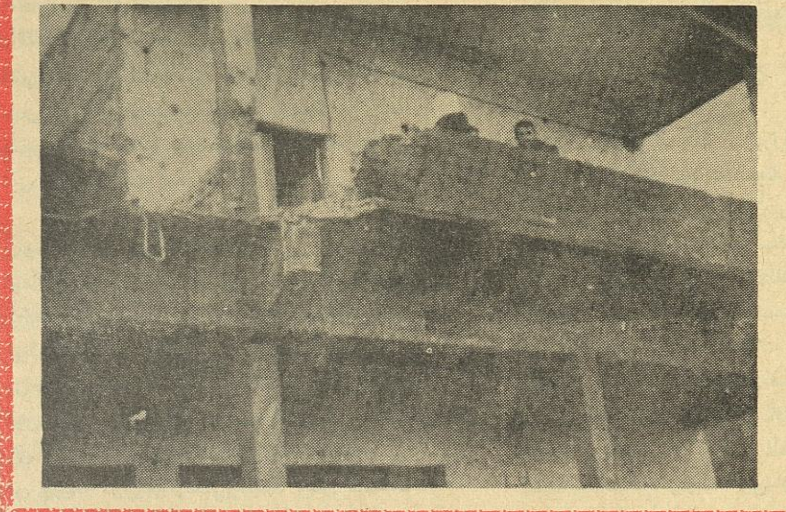
بين المخطط الامريكي - الاسرائيلي والمذكرة السوفياتية









■■■

ازاء العدوان المتواصل الذي يتعرض له الجنوب .. ماذا تفعل الزعامات المهترئة ، وما الذي يتوجب على الحركة الوطنية والمقاومة أن تبادرا الى القيام به ..

■■■

العدوان والمواجهة

يأتي الهجوم على عيتا الشعب في اعقاب هجمات عديدة على الحدود اللبنانية ، شهدتها الاسابيع الاخيرة . كالعادة لم يكن هناك رد ، ولم يسمع صوت من الناحية الاخرى . وكالعادة واجه السكان عزلا القنابل المتساقطة عليهم .. غير أن بعض الزعماء والسادة صحوا اخر الامر ، وتلقينا منهم بيانات كثيرة ، كانت في أغلبها ترسم صورا قلمية لمشاعرهم الخاصة ازاء ما يجري . طبعا لم يكن هناك ادانة لاحد . فالعدوان الاسرائيلي يسقط علينا كالقدر الذي خط في اللوح المكتوب . وعلينا أن نقابله بضراعات لا حد لها ، وبكاء طويل من الذين اصابهم الصداع من وميض القنابل . كما أن زعماء اخرون لم يعبروا فقط عن مشاعرهم الغالية بل رفعوا اصبع الادانة ، قاصدين الى أن يصفوا في جلبة المدافع حساباتهم المحلية ، وهؤلاء لم يتورعوا اثناء تصفية الحسابات أن يضربوا من كل الجوانب ، وكانت ضرباتهم العمياء تدمي احيانا . وفي احيان اخرى كانوا يتوجهون الى بيروت ، وفي رؤوسهم ذكريات مؤلمة عن الانتخابات الماضية . وقضيتهم الوحيدة كانت مقارعة السلطة بهذا الجيش من الفلاحين المرعوبين الذين يتلقون الرصاص بدون ادنى حماية . والمسألة تنتهي عند هذا الحد . السلطة غائبة كما يقولون وحتى المطالب التي يرفعها اناس يتكلمون زورا باسم الجماهير انما تهدف الى وضع الناس في دوامة من الامل الكاذب . ولا قيمة للحديث عن الدفاع من سلطة ترفض مبدئيا الدخول في الحرب . كلام صحيح . غير أن هؤلاء الزعماء الفرسان لا يقولون لنا مرة واحدة ما ينبغي عليهم أن يقوموا به ، فلا دور لهم سوى الصراخ والتشهير والمتاجرة بخوف الناس وفقرهم وتقزيم القضية حتى تضحى مصلحة شخصية : مسألتهم هم مع السلطة ومشاكلهم الخاصة التي تخرج من بؤرة السياسة المحلية . ولعبة الانتخابات الدائمة ..

زعماء اخرون كانوا يخرجون كلما اشتدت الامور لائحة طويلة من المطالب ، يسبقها توشيح طويل من الجمل العاطفية الرخيصة والتساؤلات المعلقة ، والمطالب تصاغ وكأنها التقطت فورا من افواه الجماهير : التحصين ، التسليح ، التجنيد ، سيل من المطالب مرفوعة على اطباق من ذهب لجميع الهيئات والمؤسسات العليا لا تستثني منها واحدا ، غير أن هذه اللوائح الاشبه بصلوات الاستفتاء ، لا تذكر لنا كلمة واحدة عن دور السلطة نفسها في الدفاع عن الجنوب ، فمن المفروغ منه انها لن تدافع ، بحيث أن الدعوة الى تسليح الاهالي تبدو وكأنها نوعا من الحماية «الشعبية» لانسحاب السلطة . طبعا لا نستطيع أن ننزه هؤلاء الزعماء عن المصالح الشخصية . فهم وأغلبهم من الوجوه الجديدة ، يريدون أن يفتحوا صراعا حاميا مع الوجوه القديمة ، مع السياسيين « المهترئين » ، ملوحين بضرورة ظهور زعامة جديدة في الساحة ، وجملة بياناتهم وخطبهم تتوجه فورا الى مراكز الزعامة القديمة .

حركة هؤلاء الزعماء جميعهم — على قدمها — تبدو وكأنها مزودة بزخم جديد . فانسحاب السلطة حررهم من بعض الاعباء اليومية ومنحهم مجالا اوسع للتحرك والضجيج . كما أنه جعلهم يقفون وجها لوجه امام خصوماتهم القديمة ، واخصامهم التقليديين . وكل منهم يتحين الفرصة ليقوم بضربة ثارية مجلجلة . كما أن الجو النسبي الذي خلقه القصف ، يفرض على هؤلاء الزعماء أن يعودوا الى « قواعدهم » ، وان يشغلوا هذه القواعد بفيض من الالهيات ، والحركات البهلوانية والقفز على المنابر . غير أن السلطة ليست بعيدة عما يجري ، فليس هناك اجدى من هذه الضجة الفارغة لتغطية تخاذلها وانسحابها.

كما أن هذه المعركة الناشبة بين اولئك وهؤلاء ، يفسح لها المجال لتدخل في الحلبة فرسانها الخصوصيين . وهؤلاء يدخلون الساحة بهيبة الفرساء وهيئة الفرسان . والواحد منهم يدخل كالملك الشمس ، وجوده وحده يضع الامور في نصابها . وهو علاوة على ذلك ، فوق الصغائر . والصراع العشائري الناشب لا يهم بأية حال شخصا مثله يفتح قلبه ونوافذه للرياح الاتية من الشرق والغرب . ويحمل هم الجنوب ، وجرح الجنوب على كتفيه ، شخصيات كهذه تعالج المسألة من خلال سبحات صوفية ، هي التي تبرز في النهاية لتجني لصالحها حساب الارباح والخسائر اخر الامر .

أما الناس الذين يبيتون تحت القصف ، والذين ينتزع ذويهم من بينهم في ظلمات الليل ، والذين يوالون النزوح الكبير نحو المدن الامنة ، فهم خارج الحساب ، وعلى هامش القضية ، غير أن الضجة الفارغة التي يثيرها الزعماء ، يبدو أنها تترك صداها الحقيقي في بيروت لا في القرى المذعورة . وهي قد تحرك وسطا من مداومي قراءة الصحف . اكثر مما تحرك سكان الريف الاعزل . فرغم فقر الحركة الشعبية ، لا تستطيع بيانات الزعماء أن تجد كثيرا من المنصتين .

ما يهمنا نحن هو وضع الحركة الشعبية والمقاومة في الجنوب . في ظل ما يحدث في المرحلة الراهنة ، ولما كانت هذه المسألة تتطلب تحليلا طويلا فاننا نكتفي هنا ببعض الاشارات القليلة .

السكان والمقاومة في الجنوب يواجهون وضعا فريدا ، يمكن تلخيصه بعبارة واحدة هي : المنطقة في حالة حرب ، أما السلطة فلا . وأعباء الدفاع تقع اذن بصورة أولى على عاتق المقاومة والاهالي . من هنا يبدو موقف المقاومة في الجنوب دقيقا للغاية . فاذا كانت المقاومة بوجه عام تعمل في ظل المعارك التي تخوضها الانظمة العربية على طول خط المواجهة ، فان المقاومة في الجنوب تجد نفسها عزلاء في المواجهة ، ومن هنا لامفر أمامها من التكيف مع هذا الوضع الخاص ومن تفهم متطلباته الفورية . غير أن ذلك يصطدم بعقبة اساسية هي افتقار المقاومة لتحليل سياسي للموقف الراهن .. ان المقاومة في الجنوب تجد نفسها مباشرة في مواجهة الجماهير ، وهي لذلك مجبرة على أن تربط الافق الثوري لحركة المقاومة بالتعاطي الدائم مع الجماهير والعلاقة الثورية معها . ومن هنا تكتسب المقاومة تمايزها الاساسي عن الجيوش النظامية . واذا كان وضع المقاومة في لبنان يبدو — بشكل نسبي — وضعا فريدا ، فان على المقاومة أن ترى في التجربة التي تتعرض لها في لبنان ، مقياسا لقدراتها على تحقيق طموحاتها ، وهي أن تنتقل من رديف للجيوش النظامية الى جسم مسلح يخضع المعركة لمتطلباته الخاصة .

ان الضجة التي يثيرها الزعماء ، رغم ضآلة صداها ، انما تشير بشكل اساسي الى فقر الحركة الشعبية وافتقارها للتنظيم . ان ما نطلبه من المقاومة ، من تحرك باتجاه الجماهير والاستجابة للظروف الموضوعية المفروضة عليها ، ليس مطلبا يسيرا ، اذ يفرض على المقاومة تغييرات حقيقية في تركيبها وتكوينها الراهن . غير أن هذا المطلب لا يمكن أن يتحقق الا بالتعاطي المتواصل مع حركة شعبية منظمة تقدمية . وعلى هذا فان انشاء مجالس شعبية ولجان للدفاع الشعبي ضرورة حاسمة .